



## مجلة البحوث المحاسبية

[/https://abj.journals.ekb.eg](https://abj.journals.ekb.eg)

كلية التجارة – جامعة طنطا

العدد : الرابع

ديسمبر 2023



جامعة طنطا

كلية التجارة

قسم المحاسبة

المحاسبة عن عقود الإيجار وفقا لمعيار التقرير المالي الدولي 16 IFRS  
وأثره على جودة القوائم المالية

مقدم من الباحثة

أسماء أسامة محمود مندور

معيدة محاسبة

بالمعهد العالي للعلوم التجارية

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور

ليلى محروس حسن العقيلي

أستاذ مساعد بقسم المحاسبة

الأستاذ الدكتور

مدثر طه أبو الخير

أستاذ المحاسبة المالية

و نائب رئيس الجامعة لشئون

التعليم و الطلاب الأسبق

٢٠٢٣

## مستخلص البحث

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث: يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة المعالجات المحاسبية الواردة عن عقود الإيجار وفقا لمعيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 وتحليل أثره على جودة القوائم المالية.

المنهجية: استخدمت الباحثة المنهج الإيجابي وذلك لتحليل المشكلة، موضحه أسبابها والتنبؤ بسلوك الظاهرة في المستقبل. حيث تم الإعتماد علي عينة مكونة من (٤٥) شركة مساهمة مقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٢.

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى أن تطبيق المعيار IFRS 16 يؤثر بشكل إيجابي في تطوير المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار، وان المستثمرون يعتمدون بشكل أساسي على القوائم المالية في اتخاذ قرارات الاستثمار، وأن هناك علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين جودة القوائم المالية والتطبيق المبكر للمعيار.

## الكلمات الإفتتاحية:

معيار التقرير المالي الدولي - عقود الإيجار - جودة القوائم المالية - IFRS 16.

**Abstract**

**Objective of this research:** The Objective of this research is studying the accounting treatments received for lease contracts according to the International Financial Reporting Standard IFRS 16 and to analyze its impact on the quality of the financial statements.

**Design/Methodology/Approach:** The researcher used the positive approach to analyze the problem, explaining its causes and predicting the behavior of the phenomenon in the future. Where it was relied on a sample consisting of (45) joint stock companies registered in the Egyptian Stock Exchange during the period from 2019 to 2022.

**Research Limitations:** The study was limited to exposure only to the International Financial Reporting Standard No. 16, given that it replaced the International Accounting Standard No. 17, and the IFRS 16 standard is equivalent to the Egyptian Standard No. 49.

**Keywords:** International Financial Reporting Standard - Lease Contracts - Quality of Financial Statements - IFRS 16.

أحد المصادر الشائعة لتمويل شركات الأعمال هو عقود الإيجار التمويلية وعقود الإيجار التشغيلية، وفي حين يتم رسملة الإيجارات التمويلية على نحو مشابه لامتلاك الأصول، نجد أن الإيجارات التشغيلية تترك كليا خارج الميزانية وبالتالي لا تكون الأصول والخصوم المرتبطة بها واضحة لمستخدمي القوائم المالية، وعلى ذلك انتقد معيار الإيجار IAS 17 بأنه لا يقدم رؤية عادلة حول الوضع المالي للشركة مما دفع كل من IASB و FASB إلى التعاون في المشروع المشترك الذي يطالب برسملة كل عقود الإيجار وهذا هو جوهر مسودة الإصدار الأخيرة ٦/٢٠١٣.

وفي إطار السعي نحو إعداد التقارير المالية ذات الجودة العالية من قبل المنظمات المهنية، والتي تحظى بقبول دولي؛ شهد عام (١٩٧٣م) إنشاء لجنة معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Committee (IASC) كجهة مسؤولة عن تكوين وصياغة معايير المحاسبة ذات بعد دولي، وظلت هذه اللجنة تمارس مهامها حتى عام (٢٠٠١م)، حيث تم استبدالها بمجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Board (IASB)، وذلك في إطار تعزيز استقلالية ومشروعية وجوده إعداد معايير المحاسبة الدولية، وأصبح (IASB) مسئول عن إصدار معايير التقارير المالية الدولية International Financial Reporting Standards (IFRS)، وإجراء التعديلات على معايير المحاسبة الدولية (IAS) والمصدرة من قبل ذلك. (فؤاد، ٢٠١٦) وقد حظيت IFRS بقبول دولي واسع وذلك إستنادا إلى مايلي :

إصدار الاتحاد الأوروبي للتشريع رقم (١٦٠٦) لسنة (٢٠٠٢م) بشأن إلزام شركات المساهمة المقيدة بالأسواق المالية بدول الاتحاد الأوروبي، الاعتماد على IFRS في إعداد تقاريرها المالية، وذلك اعتبارا من عام (٢٠٠٥م). (Cordazzo, 2013)

توصية المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية International Organization of Securities Commission (IOSCO) بشأن الاعتماد على IFRS في إعداد التقارير المالية حتى يمكن تداول الأوراق المالية على المستوى الدولي. (Nulla, 2014)

ويعتبر الاستئجار أحد أساليب التمويل المألوفة في مجتمع الأعمال، ويتم استخدامه من قبل الشركات على نطاق واسع في مختلف الصناعات، إذ يمكنها الحصول على المعدات والممتلكات واستخدامها دون اللجوء إلى شرائها أو الاقتراض للحصول عليها، وتلجأ الكثير من الشركات إلى استئجار الأصول بدلا من شرائها خصوصا بالنسبة للأصول التي تتعرض لتطورات تقنية سريعة، مما يجعل إنفاق مبالغ ضخمة لشراء هذه الأصول أمرا يبعد عن الرشد الاقتصادي. وقد تلجأ بعض الشركات لاستئجار الأصول لما تواجهه من صعوبات في الحصول على الأموال، سواء عن طريق زيادة رأسمالها أو عن طريق الاقتراض. كما أنه في بعض الأحيان يكون الاستئجار هو السبيل الوحيد للحصول على حق استخدام الأصول المادية التي تكون غير متاحة للشراء. (Xu, et.al., 2017)

وبإصدار IASB معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 (عقود الإيجار) في يناير ٢٠١٦ والذي تم تطبيقه بدءا من الأول من يناير ٢٠٢٠. حدثت تغييرات جوهرية حول تعريف الإيجار (كعقد) والإعداد الكامل لنموذج المحاسبة الجديد والذي يختلف بصورة جوهرية عن النموذج السابق في عدة جوانب، كما أن المعيار IFRS 16 لديه القدرة على تسهيل توزيع رأس المال وصنع القرارات الاستثمارية العادلة بالنسبة لكل أصحاب المصالح، حيث يعمل على تسهيل مقارنة الأصول المكتسبة من خلال الاقتراض بالأصول المستأجرة في نفس الشركة أو في الشركات الأخرى، كما أحدث تغييرات جوهرية في الاعتراف والقياس للإيجار والإفصاح عنه في دفاتر الشركة المستأجرة، فقد أصدر IASB الإصدار الشامل الذي يطلق عليه "تحليل التأثير" قبل إصدار FASB 16 وذلك كإرشاد لمعدي القوائم المالية. (Sandblom& Strandberg, 2015)

## ٢- مشكلة البحث

يعتبر الاستئجار من الأدوات الهامة لتدبير التمويل اللازم للحصول على التجهيزات الرأسمالية اللازمة للشركات دون تجميد جزء كبير من رأسمالها، وبالتالي توفير سبيلة أكبر يمكن توجيهها لجوانب أخرى من تحسين الإنتاجية، كما يلعب الاستئجار دورا هاما ومؤثرا في اقتصاديات الشركات والأنشطة الاقتصادية التي تتطلب تمويلا ضخما للحصول على الأصول،

والصناعات التي تتميز بالتطور التكنولوجي السريع والمتلاحق حيث تسهل عمليات الإحلال والتجديد، ويعد الاستئجار الحل الأمثل في الظروف التي لا تتوافر فيها مصادر التمويل اللازمة سواء بالملكية أو الاقتراض، أو التي ترتفع تكلفتها عن تكلفة الاستئجار.

ومع تزايد اتجاه الشركات نحو الاستئجار وتزايد الاهتمام به عالمياً، اتجهت الكيانات المحاسبية إلى الاهتمام بالمحاسبة عن عقود الإيجار وتم إصدار العديد من المعايير المحاسبية التي تنظم المعالجة المحاسبية والإفصاح لدى كل من المؤجر والمستأجر في محاولة لتحقيق الاتساق المحاسبي وشفافية ومصداقية القوائم المالية، وتم تصنيف عقود الإيجار إلى عقود إيجار تمويلي وعقود إيجار تشغيلي طبقاً لعوامل تصنيف محددة، وبناء على هذا التصنيف يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات الناتجة عن عمليات الإيجار التمويلي في صلب القوائم المالية، بينما يتم الإفصاح عن عمليات الإيجار التشغيلي كملاحظات في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية.

ومن ناحية أخرى اصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) المعيار الخاص به (ASC topic 842) في ٢٥ فبراير ٢٠١٦ ليتفق بشكل كبير مع المتطلبات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بالاعتراف والقياس لمفهوم عقود الإيجار مع وجود بعض الاختلافات.

ويهدف كل من المعيار IFRS 16 والمعيار الأمريكي (ASC topic 842) إلى وضع مبادئ الاعتراف والقياس والإفصاح الخاصة بعقود الإيجار وذلك في سبيل التأكيد على توفير كل من المستأجر والمؤجر للمعلومات الملائمة والتي تعكس بشكل عادل هذا النوع من المعاملات حيث تعد هذه المعلومات أساساً يعتمد عليه المستثمرون في تقييم مدى تأثير عقود الإيجار على كل من الوضع المالي ونتائج أعمال الشركة، بالإضافة إلى أن المنافع المرجوة من المعيارين (IFRS 16) (ASC topic 842) تكمن في تقديم عرض صادق حول أصول والتزامات الشركة، كذلك زيادة الشفافية في البيانات المالية وكذلك تحسين المقارنة بين الشركات التي تستأجر الأصول وبين الشركات التي تقوم بالاقتراض لشراء أصول الشركات في نفس القطاع نتيجة لتطبيق هذه المعايير. (عوض، ٢٠١٧)

ويؤدي عدم رسملة عقود الإيجار التشغيلي، عندما تكون تمويلية من حيث الجوهر، إلى التأثير السلبي في مصداقية القوائم المالية وقابليتها للمقارنة مما يضر بمصالح مستخدمي القوائم المالية من الأطراف المختلفة. ونظرا لان المعايير السابقة المتعلقة بالمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار لم تحقق أهدافها بالقدر الكافي، حيث لا تؤدي لإظهار الالتزامات الحقيقية المتعلقة بعقود الإيجار في صلب القوائم المالية وبالتالي أصبحت الإيجارات من أكثر مصادر التمويل من خارج الميزانية *off-balance sheet*، أدى ذلك إلى تطوير الكيانات المحاسبية لمدخل جديد للمحاسبة عن عقود الإيجار من خلال المشروع المشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية FASB والذي نتج عنه إصدار IASB معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 في يناير عام ٢٠١٦ مع فترة طويلة للتطبيق الإلزامي عام ٢٠٢٠ ليسمح لمعدي ومستخدمي القوائم المالية التكيف مع النموذج الجديد الذي يطالب الشركات المستأجرة بالاعتراف بالأصول والالتزامات الناشئة عن عقود الإيجار في صلب القوائم المالية وما ينتج عن ذلك من تأثيرات على تلك القوائم والمؤشرات المالية التي تستند إليها، فضلا عن التأثير على تكلفة الاقتراض وتعهدات الديون وغيرها. إلى جانب مشكلة مرونة معيار المحاسبة الدولي (IAS 17) بما يسمح للشركات بتطبيق المعالجة التشغيلية بدلا من المعالجة المالية، فإن الشركات المصرية لم تتبع من قبل معالجة الإيجار على أنه تمويلي إذا توفرت ظروف ذلك، ويرجع ذلك إلى أن القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ تطلب من الشركات المصرية استخدام الطريقة التشغيلية عند الاعتراف بالإيجارات في القوائم المالية. وفي عام ٢٠١٨ صدر القانون ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ بإلغاء قانون التأجير التمويلي السابق وتطلب في المادة ٦٢ منه أن تلتزم الشركات المعنية بإعداد قوائمها المالية طبقا لمعايير المحاسبة المصرية، وقد كانت هذه المعايير تستبعد المعالجة التمويلية لتتماشى مع القانون السابق، ثم صدرت نسخة ٢٠١٩ من المعايير المصرية متوافقة مع معيار IFRS 16. وبناء عليه تظهر المعالجات التمويلية للإيجار في القوائم المالية للسنة المنتهية في ٢٠٢٠/١٢/٣١.



وفي ضوء ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في شكل الأسئلة الآتية:  
السؤال الرئيسي للبحث: ما هو أثر تطبيق المعيار IFRS 16 على جودة القوائم المالية؟  
الأسئلة الفرعية:

١. ما هي المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقا لمعيار التقرير المالي الدولي IFRS 16؟

٢. هل يترتب على التطبيق المبكر للمعيار المصري المتوافق مع IFRS 16 إلى تحسين جودة القوائم المالية للشركات المستأجرة؟

### ٣- هدف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في دراسة المعالجات المحاسبية الواردة عن عقود الإيجار وفقا لمعيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 وتحليل أثره للتطبيق المبكر للمعيار على جودة القوائم المالية، وفي إطار تحقيق هذا الهدف نسعى إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

١. تحليل قواعد المحاسبة عن عقود الإيجار التي تضمنها المعيار الدولي IAS 17، والمشكلات التي ترتبت على تطبيقها.

٢. إجراء مقارنة بين معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 وبين ما ورد في المعيار IAS 17.

٣. تحليل قواعد المحاسبة عن عقود الإيجار التي تضمنها المعيار الدولي IFRS 16.

٤. تحليل أثر التطبيق المبكر للمعيار IFRS 16 على جودة القوائم المالية.

٥. إجراء دراسة تطبيقية على القوائم المالية للشركات المستأجرة لاختبار أثر التطبيق المبكر للمعالجة التمويلية على جودة القوائم المالية.

## ٤- أهمية البحث

تتقسم أهمية البحث إلى مايلي:

## أهمية علمية:

ترجع إلى عدة جوانب اهمها مايلي:

١. زيادة أهمية نشاط التأجير باعتباره إحدى وسائل التمويل الهامة لاقتناء الأصول الرأسمالية اللازمة للعديد من الشركات في العصر الحديث.
٢. المساهمة في إيضاح القواعد المحاسبية الجديدة التي تضمنها المعيار IFRS 16 بشأن عقود الإيجار.
٣. إظهار المنافع التي تعود على مستخدمي القوائم المالية من تطبيق المعيار IFRS 16.
٤. إيجاد دليل عملي على مدى منفعة المعيار IFRS 16 من خلال تطبيقه على مجموعة من الشركات.
٥. ندرة الكتابات في المعيار IFRS 16 لحدائته حيث يتم العمل به بشكل إلزامي من أول يناير ٢٠٢٠.

## أهمية عملية:

نظرا لحدائته المعيار حيث إن بدأ تطبيق الإيجار التمويلي في مصر من ٢٠٢٠/١/١ بعد تعديل إلغاء القانون ٩٥ لسنة ١٩٩٥ وبالتالي فإن هذا البحث يسهم في تقديم آلية تطبيق الإيجار التمويلي، والآثار المترتبة على هذا التطبيق.

## ٥- منهج البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج الإيجابي في المحاسبة، الذي يهدف بوجه عام إلى التفسير والتحليل والتنبؤ بالظاهرة محل البحث حيث إن هذه المنهجية تساعد في الإجابة على الأسئلة البحثية التي تكون في صورة كيف؟ ولماذا؟ كما أن المنهج الإيجابي يتميز بتقديم إطار نظري يستند إلى نظرية مستقرة في الفكر المحاسبي أو المالي أو الاقتصادي ليساعد في تفسير ظاهرة البحث والتنبؤ بها ويترتب على هذا إمكانية تصور شكل العلاقة بين متغيرات الدراسة قبل اختبارها إحصائيا.

## ٦- حدود البحث

سيقتصر البحث على التعرض فقط لمعيار التقرير المالي الدولي رقم ١٦ نظراً لأنه حل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧ كما أن المعيار IFRS 16 يعادله المعيار المصري رقم ٤٩ وسيبدأ تطبيقه اعتباراً من ١/١/٢٠٢٠. وستقتصر عينة الدراسة على الشركات المصرية المقيدة في السوق والتي لديها عقود إيجار قائمة وسوف تحدد الباحثة تطبيق المعيار على الشركات المستأجرة.

## ٧- تنظيم البحث

الفصل الأول: الإطار العام للبحث.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة.

الفصل الثالث: المحاسبة عن عقود الإيجار طبقاً لمعيار IFRS 16.

الفصل الرابع: جودة القوائم المالية.

الفصل الخامس: الدراسة التطبيقية.

الفصل السادس: النتائج والتوصيات.

## ٨- الدراسات السابقة

يتم عرض الدراسات السابقة المرتبطة بالجهود البحثية في مجال المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وما يتعلق بها من تأثيرات ومتغيرات، وسوف يقتصر على التعرض للدراسات خلال السنوات الخمسة الأخيرة لحدثة تلك الدراسات وتعلقها بالمعايير الحالية لعقود الإيجار المطبقة وكذلك المعايير الجديدة لعقود الإيجار.

## ٨-١ دراسات تناولت تحليل معايير عقود الإيجار

## دراسة Spencer &amp; Webb (2015)

تناولت الدراسة العديد من القضايا البحثية المرتبطة بعقود الإيجار التشغيلي على مدار أكثر من ٣٠ سنة، وذلك في ضوء مقترحات مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB ومجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، كما تعرضت الدراسة إلى دوافع ومبررات

وأهمية المحاسبة عن عقود الإيجار التشغيلي ومدى الاستفادة من المعلومات المرتبطة بنظم المحاسبة عن عقود الإيجار التشغيلي وأثرها على قائمة الدخل وعلى الميزانية، وقد توصلت الدراسة إلى مايلي:

أهم أسباب لجوء الشركات لعرض عقود الإيجار التشغيلي خارج الميزانية هو إدارة التكاليف والحفاظ على رأس المال؛ في الوقت الذي يدرك جميع المقرضين وغيرهم من المشاركين في سوق رأس المال بدرجة كافية الانعكاسات والتأثيرات للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التشغيلي خارج الميزانية على قراراتهم الاستثمارية والتمويلية.

في ضوء عقود الإيجار التشغيلية غير القابلة للإلغاء، يجمع المستأجر بين الرقابة على الموارد المستقبلية المحتملة وبين الالتزامات بالتضحيات الاقتصادية المستقبلية المحتملة، ويبدو من الناحية النظرية أن عقود الإيجار التشغيلي تجسد الأصول والالتزامات ويدعم هذا الاعتقاد أدلة إثبات تشير إلى أن المستفيدين ينظرون عموماً لهذه الترتيبات باعتبارها حقوق والتزامات ملكية، وفي ضوء ذلك لا بد وأن المحاسبة عن هذه العقود تمثل بأمانة خصائصها الاقتصادية الأساسية والتي لها انعكاسات جوهرية على قائمة الدخل وعلى الميزانية.

حسم الجدل بين المعالجة المحاسبية للمصروفات المرتبطة بعقود الإيجار التشغيلي في ضوء الإصدارات المهنية المتخصصة، حيث يقترح مجلس معايير المحاسبة الدولية التفرقة بين عنصر الفوائد وعنصر الإهلاك بقائمة الدخل.

هناك آراء حول الاعتراف والقياس بالنسبة لعقود الإيجار التشغيلي للشركات، حيث تؤيد بعض الآراء ضرورة قياسها والاعتراف بها خارج الميزانية لتقليل التكاليف المرتبطة بها، وآراء أخرى تثبت أن هذا الاعتراف والقياس يؤدي إلى عواقب اقتصادية سلبية لا سيما أن الأمر قد يتعلق بأحكام تعاقدية من منظور الروابط الراسخة بين استخدام عقود الإيجار التشغيلي والعسر المالي وارتفاع عدم تماثل المعلومات.

دراسة عبد الحكيم (٢٠١٨)

تناولت الدراسة أهم التعديلات التي طرأت على معايير التقارير المالية الدولية فيما يتعلق بالإيجار التمويلي، وكذلك المعالجة الضريبية للإيجار التمويلي من منظور قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته، بالإضافة إلى معرفة أثر التعديلات التي طرأت على

معايير التقارير المالية الدولية، وتحديد النتائج الإيجابية والسلبية الناجمة عن التحول إلى معيار التقرير المالي الدولي رقم ١٦ المتعلق بالإجراءات على التقارير المالية. وتعد النتيجة الأساسية التي يمكن استخلاصها من الدراسة هو أن المعيار المحاسبي المصري رقم ٢٠ يوجد به العديد من التشوهات وينبغي تعديله بما يتماشى مع معيار التقرير المالي الدولي رقم ١٦.

#### دراسة (2018) Graham & Lin

قامت هذه الدراسة بنقد المعايير الجديدة من خلال تقديمها تفسيراً لماذا يتم الحصول على بعض الأصول من خلال الإيجار التمويلي ويتم الحصول على الأصول الأخرى عن طريق الإيجار التشغيلي، حيث قدمت الدراسة دليلاً على أن عقود الإيجار التمويلي تستخدم الأصول ذات التخصص العالي ويتم استخدام عقود الإيجار التشغيلي للأصول ذات التخصص الأقل.

وقد انتهت الدراسة إلى أن الشركات المستأجرة للأصول بنظام الإيجار التمويلي تسعى لامتلاك أصول ذات خصوصية عالية (على أعلى درجة من التخصص) أكثر من الشركات التي تسعى لاستئجار أصول بنظام الإيجار التشغيلي، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن المعيار الأمريكي SFAS 13 يصنف الأصول بشكل أفضل بموجب عقد الإيجار بخلاف معيار الإيجار الأمريكي الجديد الصادر في فبراير ٢٠١٦، الذي يسمح بفئة واحدة لأصول عقد الإيجار مما يجعل هناك تأثير سلبي على ملاءمة محاسبة الأصول المستأجرة.

#### دراسة (2018) Kusano

سعت الدراسة للبحث عن الارتباط بين عقود الإيجار التشغيلية والتصنيف الائتماني، وكذلك أثر موثوقية المعلومات المحاسبية على خطر ملاءمة عقود الإيجار التشغيلي، وقد انتهت الدراسة إلى:

- أن الإيجار التشغيلي يرتبط بالتقييم الائتماني فبعد تبني SFAS ١٣ كانت الإيجارات التشغيلية ليس لها مخاطر والتي تختلف جوهرياً عن المخاطر المرتبطة بالإيجار التمويلي.

- أن موثوقية المعلومات المحاسبية لها تأثير جوهري على المخاطر المرتبطة بالإيجار التشغيلي، وهذه النتائج تشير إلى أن المشاركين في سوق رأس المال يفهمون بشكل كاف التمويل خارج الميزانية off-balance sheet من خلال عقود الإيجار التشغيلية، ويضعونها في اعتبارهم عند تقدير مخاطر الائتمان الخاصة بالشركات عندما يتم الإفصاح عن ذلك.
- أن المعايير السابقة لعقود الإيجار تؤدي إلى عدم تماثل وعدم دقة المعلومات في السوق بعكس المعايير الجديدة للعقود.

### دراسة Segal & Naik (2019)

الغرض من هذه الدراسة هو تحديد وفحص التغيير المادي والآثار التي قد تنشأ عن وتحديد تأثيره على كل من FRS 16 تنفيذ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الدولية معدي ومستخدمي البيانات المالية مع التركيز بشكل خاص على محاسبة المستأجر. هذه الدراسة تحلل الاختلافات الكبيرة بين المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية ١٦ ومعيار المحاسبة الدولي ١٧ من منظور الإفصاح، تحدد الدراسة سلسلة من العوامل التي قد تتطلب النظر والتحليل نتيجة للانتقال إلى معيار جديد، فقد تكون هناك تكاليف كبيرة إلى حد ما تم تكبدها في حالة عدم تغيير المعيار متضمنة في تنفيذ المعيار الجديد. وتحدد الدراسة وتصف الآثار المحتملة لقطاع البيع بالتجزئة، الذي كان له أثر تاريخي كبير على عدد من عقود الإيجار التشغيلية، وبالتالي توضيح كيفية القيام بذلك يمكن أن يكون له تأثير على نسب بياناتها المالية. فالدراسة تستكشف بالتفصيل التأثير الذي يحدثه المعيار على المقرضين والمستخدمين بل والعاملين في الكيان.

وقد انتهت الدراسة إلى أن هذه الأصول والخصوم تتطلب التحليل من قبل المقرضين والمحللين والمستخدمين الآخرين لفهم أسباب التغيير إلى النتائج المبلغ عنها. أخيراً، الدراسة تفحص استجابة IASB الخاصة بتنفيذ المعيار الجديد الذي يوفر نظرة ثاقبة في تفكيرهم عملياً وعواقبها المقصودة والتحسينات لتقديم التقارير عن معاملات الإيجار.

## دراسة Quach (2020)

تتطلق هذه الدراسة من أن هناك نقصاً في المعرفة بشأن كيفية تأثير متطلبات التقارير المالية الجديدة، مثل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦، على جودة الإفصاح خلال الفترة الانتقالية، ومن ثم حاولت هذه الدراسة سد هذه الفجوة من خلال التحقيق في سؤال البحث التالي، "كيف يتم الانتقال إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦، كما هو مبين في التقارير المالية للشركات في الصناعة الاستهلاكية، مما يؤثر على الشروط المسبقة لتحليل البيانات المالية؟" في المجموع، تمت دراسة ١٧ شركة من خلال تحليل تقاريرها المالية. فعلى وجه الخصوص تم إلقاء نظرة على كيفية الكشف عن آثار المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ وكيف يختلف الإفصاح بين الشركات.

وجدت الدراسة أن الشروط المسبقة لإجراء تحليل البيانات المالية عند الانتقال إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ يمكن أن تتشوه بعدة عوامل، على سبيل المثال، تمت ملاحظة أن هناك اختلافات في نطاق الإفصاح عن تأثير المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ على المقاييس المالية والأهداف والمبادرات الداخلية، هذا يقلل من إمكانية المقارنة والشفافية على المدى القصير. ومن ثم فإنه لا بد من تشجيع أصحاب المصلحة ووضعي المعايير على الاهتمام بالجودة المحاسبية للتقارير أثناء تطبيق المعايير المحاسبية الجديدة.

والنتائج التي توصلت إليها الدراسة أن جودة المحاسبة، لا سيما الشفافية والقابلية للمقارنة، تتأثر بمستوى الإفصاح عن الشركات حول تأثير المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦.

## دراسة حفني (٢٠٢٢)

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المشاكل المحاسبية المتعلقة بعقود الإيجار في ضوء المعايير المحاسبية، بيان طبيعة ظاهرة عدم تماثل المعلومات في ضوء المعايير المحاسبية، توضيح أثر المعايير المحاسبية الخاصة بعقود الإيجار على ظاهرة عدم تماثل المعلومات، وتمثل مجتمع الدراسة مجموعة من الأكاديميين من مختلف الجامعات المصرية

والمديرين الماليين في مكاتب الوساطة المالية والمديرين الماليين في الشركات المساهمة المصرية وتم توزيع عدد (١٢٥) قائمة إستقصاء، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها لا توجد فروق معنوية بين آراء فئات الدراسة حول أهمية محاسبة عقود الإيجار في ضوء المعايير المحاسبية، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) الخاص بعقود الإيجار وظاهرة عدم تماثل المعلومات، وتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ظاهرة عدم تماثل المعلومات وكفاءة أسواق رأس المال.

#### ٢-٨ دراسات تناولت المعيار IFRS 16

#### دراسة Bohusova & Svoboda (2015)

تناولت هذه الدراسة بيان أثر المدخل الجديد في التقرير عن الإيجار التشغيلي وفقا لمعيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 على المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم، وتوضيح أثر رسملة الإيجار التشغيلي والتقرير عنه كأحد بنود الميزانية (أصل مستأجر والتزام إيجار) على بنود مختارة من القوائم المالية ونسب مؤشرات التحليل المالي في المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم، وذلك بالتطبيق على شركات الشحن الجوي متوسطة وصغيرة الحجم في جمهورية التشيك بين عامي ٢٠١٢، ٢٠١٣، وقد تم اختيار هذه النوعية من الشركات لأنها أحد القطاعات التي تستخدم الإيجار التشغيلي بكثافة. وقد أظهرت النتائج مايلي:

- أن الشركات تستخدم الإيجار التشغيلي لتحسين نسب التحليل المالي بالمقارنة بملكية الأصول، حيث إن الإيجار التشغيلي يمنح الشركات حق استخدام الأصول بينما لا تحصل على الملكية القانونية لهذه الأصول.
- توجد علاقة بين أدنى التزامات إيجارية مستقبلية مرسملة وبين العائد على الأصول ونسبة الديون إلى حقوق الملكية، حيث تؤدي رسملة عقود الإيجار التشغيلي إلى تدهور جميع نسب التحليل المالي مثل انخفاض العائد على الأصول وزيادة المديونية ونسب الدين إلى حقوق الملكية وتغيرات في هيكل الأرباح والخسائر.



- تؤيد الدراسة المعالجة المحاسبية لرسملة جميع عمليات الإيجار التشغيلي غير القابلة للإلغاء، حيث إن المدخل الجديد للمعالجة المحاسبية للإيجار التشغيلي قد يؤدي إلى تحسين القابلية لمقارنة معلومات القوائم المالية.

### دراسة Weidner (2016)

تقدم هذه الدراسة نظرة شاملة على آليات القواعد الجديدة التي أصدرها FASB في عام ٢٠١٦ بشأن المعالجة المحاسبية لعمليات الإيجار التشغيلي، والتي من المتوقع أن يكون لها أثر اقتصادي ذو أهمية على معظم الشركات.

وقد قامت الدراسة بسرد إطار نظري للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار، بما في ذلك أسس التفرقة بين الإيجار التمويلي والإيجار التشغيلي، والأسباب التي أدت إلى إعادة النظر في المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار التشغيلي والتي من أهمها استخدام هذا النوع من الإيجارات كوسيلة للتمويل من خارج الميزانية، كما تم التعرض إلى المشروع المشترك بين FASB و IASB المتعلق بالمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار، والتي نتج عنها إصدار FASB.

وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام الشركات قبل التحول للعمل بالقواعد الجديدة، بتقييم كل العوامل الاقتصادية المتعلقة بعقد الإيجار، وتقييم كيفية تطوير نظم المعلومات، وتوظيف تكنولوجيا حديثة لجمع وتقييم ومعالجة البيانات ويتضمن ذلك حساب القيمة الحالية لكل عقد إيجار، مع الأخذ في الاعتبار أثر القواعد الجديدة على أداء الشركات وقرارات الحصول على التمويل وتعهدات الديون واتفاقيات مكافآت التنفيذيين.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المعالجة المحاسبية الجديدة سوف تؤدي إلى زيادة تكلفة الائتمان والاقتراض للعديد من الشركات، كما أن الدائنين والمستثمرين يستخدمون بالفعل النماذج المالية التي تعيد هيكلة الميزانية بكفاءة لتعكس التزامات الإيجار حتى في حالة الإفصاح عنها في الإفصاحات المتممة للقوائم المالية.

### دراسة كريمة (٢٠١٦)

دافعت هذه الدراسة عن المعايير الجديدة لعقود الإيجار وخاصة معيار التقرير المالي الدولي رقم ١٦ من خلال تقييمها للمعالجات المحاسبية لعقود الإيجار التمويلي والمشاكل المترتبة عليها في إطار المعايير المحاسبية.

وقد انتهت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج يتمثل أبرزها في أن رسمة عملية التأجير وإظهارها في الميزانية للمستأجر يعد ميزة أساسية لمعيار إعداد التقرير المالي الدولي رقم ١٦، كما يساهم المعيار ذاته في حل ظاهرة التمويل خارج الميزانية off-balance sheet وهي من أكثر المشكلات المترتبة على عقود الإيجار التمويلي.

#### دراسة عوض (٢٠١٧)

قامت الدراسة بإجراء دراسة استكشافية لتقييم أثر تطوير المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وفقا للمعايير المحاسبية الدولية والأمريكية والمصرية على تحسين جودة التقارير المالية لشركات الإيجار التمويلي المقيدة بالبورصة المصرية.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود العديد من مبررات تطوير المعايير المحاسبية الدولية والأمريكية والمصرية للمعالجة المحاسبية للإيجار التشغيلي، وأن تطبيق المعيار IFRS 16 يؤثر إيجابيا على المحتوى الإعلامي للتقارير المالية لشركات الإيجار التمويلي المسجلة في البورصة المصرية.

#### دراسة محمد (٢٠١٨)

قامت هذه الدراسة بدراسة أثر المحاسبة عن عقود الإيجار في ظل المعيار IFRS 16 على تحسين القوائم المالية وذلك في إطار دراسة مقارنة بالمعيار IAS 17، وقد توصلت الدراسة إلى وجود العديد من المشكلات التي نتجت عن تطبيق المعيار IAS 17، وأن تطبيق المعيار IFRS 16 يؤثر بشكل إيجابي في علاج مشكلات تطبيق المعيار IAS 17، كما أن تطبيق المعيار IFRS 16 يؤثر بشكل إيجابي في تطوير المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار وعلى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى تأثيره على المؤشرات والنسب المالية المستخدمة في قياس الأداء.

#### دراسة Ovsyannikov (2019)

تناولت هذه الدراسة عقود الإيجار التشغيلية لعينة من ٧٦ شركة مدرجة في نيوزيلندا تستخدم البيانات تم الحصول عليها من البيانات المالية المعلنة لهذه الشركات لعام ٢٠١٧.

تقدم الدراسة أدلة محددة من نيوزيلندا على تأثير تنفيذ المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ في نيوزيلندا حول الأصول والتزامات الإيجارات للشركات العاملة في اقتصاد نيوزيلندا. وهناك بعض النتائج حول تأثير رسملة عقود الإيجار التشغيلي مفيدة للإدارة و/ أو صانعي القرار في الشركات النيوزيلندية المدرجة.

توصلت هذه الدراسة إلى أن تأثير تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية الدولية رقم ١٦ سيكون جوهرياً للربح من قبل مقاييس الضرائب وإجمالي الأصول للشركات المدرجة التي تم أخذ عينات منها. بالإضافة إلى ذلك، يمكن تفسير مصداقية نتائج الدراسة باستخدام معدلات الخصم الفردية وقيم فترة الإيجار المتبقية على نطاق الافتراضات على مستوى العينة على نطاق واسع.

٣-٨ دراسات تناولت أثر تطبيق معيار IFRS 16 على القوائم المالية للشركات المستأجرة  
دراسة (2015) Karen & Mahesh

هدفت الدراسة إلى فحص تأثير رسملة عقود الإيجار في الشركات المقيدة في البورصة الأسترالية من خلال عينة مكونة من ١٠٧ شركة عن عام ٢٠١٠، وتم استخدام أسلوب النسب المالية لفحص بنود القوائم المالية لهذه الشركات، وقد توصلت الدراسة إلى ما يلي:

- تؤدي المعالجة المحاسبية لعقود الإيجار إلى دلائل مختلفة يظهر تأثيرها على قائمة المركز المالي للشركة حيث تتغير نسبة الديون/حقوق الملكية، وكذلك نسبة الالتزامات/الأصول ومعدل العائد على الأصول تغيراً ذا دلالة بينما يتغير العائد على حقوق الملكية تغيراً طفيفاً.
- تؤثر رسملة عقود الإيجار تأثيراً ذو دلالة على بنود القوائم المالية للشركات في الجانبين (الأصول والالتزامات)، وبالتالي توجد أهمية لقياس التغييرات التي تحدث في الأصول والالتزامات وحقوق الملكية عند رسملة عقود الإيجار.
- طبقاً للقواعد الجديدة يتم التخلص من تصنيف عقود الإيجار التشغيلي والتمويلي وتتم رسملة جميع عقود الإيجار، مما يؤدي إلى تأثير جوهري على الأرقام المدرجة بالميزانية وقائمة الدخل وتؤدي إلى تغييرات كبيرة في نسب العائد والرفع المالي.

## دراسة Paik, et.al (2015)

تناولت الدراسة تأثير رسملة دفعات الإيجار المستقبلية في عقود الإيجار التشغيلي على تعهدات الدين للشركات من خلال فحص النسب المحاسبية على أساس قائمة الدخل مقابل الميزانية وذلك بناء على عقود الدين عن الفترة من (١٩٩٦-٢٠٠٩)، وتشير نتائج الدراسة إلى ما يلي:-

- أن عقود الإيجار التشغيلي خارج الميزانية تؤثر على استخدام المقرضين للمعلومات المحاسبية في التعهدات، مما يؤكد أن الدائنين يأخذون في الاعتبار تأثير عقود الإيجار خارج الميزانية وذلك عند هيكلة اتفاقيات الديون.
- الرسملة المقترحة لعقود الإيجار خارج الميزانية قد لا تؤدي إلى انتهاك الشركات لتعهدات الديون، لكنها ستجعل الميزانية مصدرا للمعلومات أكثر اكتمالا من أجل التعاقد على الديون عن طريق إزالة الحاجة للرسملة البناءة لعقود الإيجار خارج الميزانية.
- الشركات التي تتعرض بدرجة مرتفعة لعقود إيجار خارج الميزانية تتجنب استخدام نسب الميزانية وتزيد استخدام النسب على أساس قائمة الدخل عند إعداد تعهدات الديون.

يرسمل المقرضون عقود الإيجار خارج الميزانية off-balance sheet ويعالجونها باعتبارها قيود تمويل إضافية عند تحديد نوع النسب المحاسبية التي يتم استخدامها في تعهدات الديون.

## دراسة Beckman (2016)

تناولت الدراسة توضيح التأثير المتوقع من تباين متطلبات المحاسبة والممارسات المتعلقة بعقود الإيجار على الشركات الأمريكية في صناعتين وهما البناء والبيع بالتجزئة واللذان تعتمدان عادة على أنواع مختلفة من عقود الإيجار وهما المعدات والعقارات، كما تبحث الدراسة في كيفية توفير المعايير الجديدة افصاحات موسعة للمساعدة في تحليل القوائم المالية.

ومن نتائج هذه الدراسة أن نسب الربح الرئيسية، العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية تتحسن جميعها بشكل عام خلال الفترة الزمنية من ٢٠٠٧ - ٢٠١٣ في حين

أن نسب تغطية الفائدة بالنسبة لآثار التمويل على المدى القصير تتدهور بشكل كبير خاصة بالنسبة لشركات البيع بالتجزئة، كما أن الإفصاحات المخططة في ظل متطلبات IFRS بناء على المعالجة المقترحة لمحاسبة عقود الإيجار سوف تقلل من المشاكل الموجودة حالياً، حيث استخدمت الدراسة نوعين من الصناعات، وتم مقارنة النتائج للشركات في كلا النوعين من الصناعات في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى إجراء مقارنات دولية بين القوائم المالية المعدة وفقاً للمعايير الأمريكية، والمعدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

### دراسة Sari, et.al (2016)

حاولت هذه الدراسة توضيح تأثير معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 "الإيجارات" على القوائم المالية والنسب المالية بالتطبيق على شركات التجزئة التركية التي يتم تداول أسهمها في بورصة إسطنبول، وتم تجميع بيانات التأجير والقوائم المالية عن الفترة من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٤، وتمثل الدراسة بحثاً استباقياً يحاكي النتيجة المتوقعة لتطبيق المعيار الجديد لعقود الإيجار.

وإن هذه الدراسة قد أوضحت أن المعيار الجديد يؤدي إلى تغييرات كبيرة في المحاسبة عن الإيجار ويقضي على الفرق بين الإيجار التمويلي والإيجار التشغيلي، حيث يتطلب هذا المعيار رسملة الإيجار التشغيلي الذي تكون مدته أكثر من سنة واحدة، وهذا يعني أن ظاهرة التمويل خارج الميزانية off-balance sheet من خلال الإيجار التشغيلي سوف يتم القضاء عليها نهائياً.

وأشارت نتائج هذه الدراسة أن المعيار IFRS 16 سوف يكون له أثر ذو دلالة إحصائية كبيرة على بعض النسب المالية التي تم اختبارها مثل نسبة الديون إلى حقوق الملكية نظراً لوجود زيادة كبيرة في الخصوم، بينما نسبة الديون إلى إجمالي الأصول لا تتأثر إلى حد كبير برسملة عقود الإيجار التشغيلي، وكان أثر الرسملة على معدل العائد على حقوق المساهمين ومعدل العائد على الأصول ليس ذو دلالة إحصائية بالنسبة لمعظم السنوات محل التحليل، إلى أن المعيار الجديد سيكون له تأثير كبير على إجمالي الأصول وإجمالي الالتزامات بسبب رسملة عقد الإيجار التشغيلي، كما أن نسبة الدين إلى إجمالي

الأصول لا تتأثر بشكل كبير نتيجة رسملة عقد الإيجار بسبب زيادة الالتزامات، كما أن تأثير رسملة عقد الإيجار على النسب المالية مثل معدل العائد على الأصول ROA غير جوهري لمعظم السنوات التي تم تحليلها.

دراسة **(2017) Morales, et.al**

قامت الدراسة بتحليل تأثير المعيار الدولي IFRS 16 على النسب المالية الرئيسية لدى الشركات (قائمة المركز المالي، الرفع المالي، الربحية وتغطية الفوائد)، وقد تم رسملة عقود الإيجار التشغيلي بما يتناسب مع متطلبات المعيار IFRS 16، بالإضافة لذلك تم استخدام عينة مكونة من ٦٤٦ شركة أوروبية وتم تجميع البيانات عن عام ٢٠١٥، وقد تم حساب النسب قبل وبعد رسملة الإيجار التشغيلي وتم تحليل الاختلافات والتوصل إلى الاستنتاجات الدالة على الوضع القائم بهذه الشركات.

وقد أكدت الدراسة على أن نسب الربحية كما تقاس بمعدل العائد على الأصول انخفضت في قطاعات متعددة، والعديد من المقاييس المالية التي تأخذ المعلومات المحاسبية والالتزام بمتطلباته. IFRS 16 أساس لها سوف تحتاج إلى إعادة نظر بعد تطبيق معيار وقد توصلت الدراسة إلى أن الميزانية للمستأجر وقائمة الدخل سوف تواجه تغيرات هامة اعتمادا على حجم الإيجار التشغيلي الحالي، حيث توجد تأثيرات منهجية هامة على النسب المالية الرئيسية للميزانية، الرفع المالي سوف يزيد بشكل كبير، معدل تغطية الفوائد سوف ينخفض، وتعتمد النتائج على كثافة الإيجار التشغيلي في القطاع الذي تعمل فيه الشركة، فالقطاعات الأكثر تأثرا هي التي يكون فيها معدل التزامات الإيجار التشغيلي مرتفع بالنسبة لإجمالي الالتزامات وبخاصة قطاعات التجزئة، النقل، الفنادق، البرمجيات ويرجع ذلك إلى مستوى التمويل من خارج الميزانية off-balance sheet الذي يحتفظون به.

دراسة **(2019) Stancheva & Velinova**

تناولت هذه الدراسة نقاش المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦ تأثيرات البيانات المالية والنسب المالية ومؤشرات الأداء على المستأجر، هذه التأثيرات تم توضيحها

في حالة بائع تجزئة للمواد الغذائية حيث سينتشر تجار التجزئة بشدة التغييرات في متطلبات عقد الإيجار.

وتم الاستنتاج من هذه الدراسة أن تطبيق قواعد المحاسبة الجديدة سيؤدي إلى زيادة الأصول المستأجرة (أصول حق الاستخدام) والمطلوبات المالية في الميزانية العمومية للمستأجرين مع الإيجارات المادية السابقة خارج الميزانية العمومية وسوف تزيد الأرباح قبل الفوائد والضرائب والاستهلاك، وأيضا تم تقسيم تحليل الآثار المترتبة على أرباح الشركة أو خسائرها في حالات "عقد إيجار فردي" و "محفظة إيجار". في كلتا الحالتين سيكون هناك تخفيض في حقوق ملكية الكيان مقارنة بالقواعد السابقة من معيار المحاسبة الدولي ١٧. الآثار المتوقعة على الربح من قبل ستكون الضريبة ضئيلة بالنسبة للعديد من الشركات بسبب تأثير "المحفظة"، الكيانات خارج الميزانية العمومية سوف تواجه التزامات للإيجار كبيرة كالتغييرات في المقاييس المالية الرئيسية مثل نسبة الرافعة المالية، والعائد على رأس المال المستثمر.

#### دراسة Esteban & González (2020)

تعرض هذه الدراسة تأثير تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 16 على البيانات المالية المدرجة في الشركات الإسبانية.

وكانت نتائج هذه الدراسة أن المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية الدولية رقم ١٦، والذي يُطلب تطبيقه في الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠١٩، أن المعيار يلغي عمليا النموذج المزدوج ونهج الإيجارات التمويلية وعقود الإيجار التشغيلي للمستأجرين ويؤسس نموذج واحد لجميع عقود الإيجار مماثلة لتلك المستخدمة بالفعل في عقود الإيجار التمويلي. تحدد المتطلبات التي يجب أن تجتمع مجموعات في الشركات فيما يتعلق بقياس وعرض عقود الإيجار في بياناتهم المالية.

وتم احتساب مدفوعات الإيجار التشغيلي للمؤجر على أنها مصاريف عقد الإيجار، ولم يتم الاعتراف بأصول أو التزامات في الميزانية العمومية.

## دراسة ظليمات (٢٠٢٢)

هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم عقود الإيجار وكيفية التعامل معها في المحاسبة وفق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16، كما بينت الأثر الذي أحدثته تطبيق هذا المعيار في القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. و توصلت إلى استنتاجات أن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 16 أظهر المركز المالي بشكل أكثر دقة وأن تطبيقه له تأثير واضح على الميزانية العمومية وقائمة الدخل للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية وقد نتج عن تطبيقه زيادة في قيمة الأصول والالتزامات، وخفض من معدل العائد على حقوق الملكية والأصول.

## دراسة جوده، وآخرون (٢٠٢٣)

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) الخاص بعقود الإيجار على مؤشرات الأداء المالي، وقامت الدراسة باختبار تأثير تطبيق معيار المحاسبة رقم (٤٩) الخاص بعقود الإيجار على مؤشرات الأداء المالي في الشركات المستأجرة المقيدة بالبورصة المصرية في الفترة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٢٠ والتي يبلغ عددها ٢٢٥ شركة باستخدام عينة مكونة من ٣٢ شركة مستأجرة.

وتوصلت الدراسة من الجزء التطبيقي إلى عدم وجود تأثير معنوي لتطبيق معيار المحاسبة المصري على نسب السيولة بالرغم من إثبات العلاقة بينهم نظريا استنادا إلى النظريات المحاسبية، وعدم وجود تأثير معنوي لتطبيق معيار المحاسبة المصري على نسب النشاط بالرغم من إثبات العلاقة بينهم نظريا في ضوء النظريات المحاسبية، وعدم وجود تأثير معنوي لتطبيق معيار المحاسبة المصري على نسب المديونية بالرغم من إثبات العلاقة بينهم نظريا وفقا للنظريات المحاسبية، كما توصلت الدراسة بعد إجراء الدراسة التطبيقية إلى وجود تأثير معنوي لتطبيق معيار المحاسبة المصري على نسب الربحية. خلصت الدراسة إلى عدم وجود تأثير لتطبيق معيار رقم (٤٩) على مؤشرات الأداء المالي.

## ٩- عقود الإيجار وفقا لمعيار التقرير المالي الدولي IFRS 16

يحدد معيار IFRS 16 السياسات الواجب إتباعها من قبل المؤجر والمستأجر في الاعتراف والقياس، وعرض عقود الإيجار في القوائم المالية، إضافة إلى الإفصاحات الواجبة،



كما يهدف هذا المعيار إلى ضمان قيام المستأجر والمؤجر بعرض معلومات ملاءمة ذات علاقة وتمثل بشكل صادق معاملات الإيجار في القوائم المالية. (IASB, IFRS 16:1)

#### ١٠- أسباب إصدار معيار الإيجار IFRS 16

تجاوب مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB مع الانتقادات التي أحاطت بالمعيار IAS 17 المتعلق بالإيجار، وتتلخص هذه الانتقادات فيما يلي:

١- فشل المعيار IAS 17 المتعلق بالإيجارات بتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية: إذ تؤمن نسبة كبيرة من مستخدمي القوائم المالية سواء كانوا مستثمرين أو محللين بأهمية الالتزامات التي تصاحب عقود الإيجار التشغيلية، وبالتالي فإن عدم إظهارها في القوائم المالية يضطر المستخدمين إلى عمل تعديلات على هذه القوائم لتأخذ بعين الاعتبار تلك الالتزامات، وتكون هذه التعديلات مبنية على المعلومات المقدمة ضمن الإفصاحات، إلا أن هذه المعلومات لا تكون كافية لعمل تعديلات يمكن الاعتماد عليها بموثوقية مما يضطر المستخدم إلى اللجوء إلى التقديرات والافتراضات، وعادة ما تكون نتائجها إما تضخيم لهذه الالتزامات أو تقليلها عن الواقع. (العريدي، ٢٠١٧، ص ١٦)

كذلك وجد المجلس أن غياب المعلومات المتعلقة بعقود الإيجار والتزاماتها عن القوائم المالية للشركات، يؤدي إلى عدم إعطاء صورة كاملة لمستخدمي القوائم المالية عن المركز المالي للشركة وبالتالي عدم قدرتهم على المقارنة بين القوائم المالية للشركات التي تقتض لشراء أصولها والشركات التي تستأجر أصولها دون إدخال التقديرات الخاصة بهذه الالتزامات. (العريدي، ٢٠١٧، ص ١٧)

٢- يعطي المعيار IAS 17 المتعلق بالإيجارات المجال للشركات للتلاعب في تصنيف العقود عند الحاجة بإظهارها بالقوائم المالية أو عدم إظهارها، وقد يكون هناك أسباب تدفع الشركات إلى تصنيف عقود الإيجار إلى عقود إيجار تشغيلية بدلا من تصنيفها كعقود إيجار تمويلية، لما لذلك من أثر إيجابي على قوائمها المالية وأيضا على النسب المالية الرئيسية، وتصبح هذه الممارسة مفضلة للشركات عندما يرتبط تقييم أداء الشركة وحوافز الإدارة بهذه النسب. (العريدي، ٢٠١٧، ص ١٧)

٣- يرى المنتقدون للمعيار IAS 17 المتعلق بالإيجار أن هناك تضارب وعدم اتساق بين المعيار IAS 17 المتعلق بالإيجارات والإطار المفاهيمي للقوائم المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، فحق استخدام الأصل والانتفاع به الذي يحصل عليه المستأجر بموجب عقد الإيجار يلبي تعريف الأصل في الإطار المفاهيمي، كما أن تعهد المستأجر بدفع الإيجار طوال مدة العقد يلبي تعريف الالتزام، إلا أن تصنيف الإيجار كإيجار تشغيلي يبقى الأصل والالتزام المترتبين على العقد خارج القوائم المالية للمستأجر. (العريدي، ٢٠١٧، ص ١٧، IASB, 2016)

٤- الحد من أنشطة التمويل من خارج الميزانية off-balance sheet، وإلغاء إخفاء بعض الالتزامات الخاصة بعقود الإيجار التشغيلي عن مستخدمي القوائم المالية.

وإته من أهم مبررات صدور معيار IFRS 16 مايلي: (Wang & Zaheer, 2016, p.122)

١- أهمية الإيجار كنشاط للعديد من الكيانات الاقتصادية، ويعد وسيلة للحصول على التمويل وتقليل مخاطر ملكية الأصول بالإضافة إلى أن القيم الفعلية التي تظهر في القوائم المالية المختلفة لعنصر الإيجار يجب أن تتوافر للمستخدمين لمعرفة الصورة الكاملة لأنشطة الإيجار بالشركة.

٢- مطالبة النموذج المحاسبي السابق لعقود الإيجار الشركات المستأجرة والمؤجرة بتصنيف عقود إيجارها إما عقود إيجار تمويلية أو تشغيلية، وقد تم انتقاد هذا النموذج بسبب فشله في تحقيق رغبات المستخدمين حيث لا يقدم العرض والتمثيل الصادق لمعاملات الإيجار، ولم يطالب الشركات المستأجرة بالاعتراف بالالتزامات الناشئة عن عقود الإيجار التشغيلي.

٣- يعمل تطبيق المعيار الدولي IFRS 16 على تحقيق رغبة IASB في تحسين جودة التقارير المالية عن طريق العرض والإفصاح والتمثيل الجيد لمختلف عناصر الالتزامات المرتبطة بعنصر الإيجار.

٤- رغبة كل من FASB و IASB في تحقيق وتفعيل مدخل جديد للمحاسبية عن عقود الإيجار يتلخص في ضرورة مطالبة الشركات المستأجرة بالاعتراف بالأصول والالتزامات الناشئة عن عقود الإيجار، وهذا المدخل يعتمد على العرض الصادق للأصول والالتزامات للشركات المستأجرة وتعزيز الإفصاح وتحقيق الشفافية حول الأداء المالي ورأس المال المستخدم في الشركات المستأجرة مما يحقق جودة التقارير المالية.

وبالإضافة إلى ما سبق، قرر كلا من FASB و IASB وجوب مطالبة الشركات المستأجرة بالاعتراف بالأصول والالتزامات بالنسبة لكل عقود الإيجار مع استثناءات محدودة، وعرف المجلسان عقود الإيجار بنفس مفهوم IAS 17 وتوصل المجلسان إلى قرارات موحدة حول قياس التزامات الإيجار وكيفية المحاسبة على الإيجارات التي تم تصنيفها على أنها عقود إيجار تمويلية مع عدم تغيير المعالجة المحاسبية للشركات المؤجرة، بالرغم من تعرض محاسبة المؤجر في النموذج المحاسبي السابق للانتقادات حيث لا تقدم معلومات كافية عن مدى تعرض المؤجر لخطر الائتمان الذي يظهر من الإيجار والتعرض لمخاطر الفائدة المحتجزة في الأصل المؤجر. (عبد الله، ٢٠١٨، ص ٢٦)

#### ١١- تعريف عقد الإيجار وفقا لمعيار التقرير المالي الدولي IFRS 16

هو العقد الذي يعطي للمستأجر الحق في استخدام أصل معين لمدة زمنية محددة مقابل منفعة للمؤجر. (IASB, IFRS 16: APPENDIX A) ويتطلب تحديد ما إذا كان العقد تأجيرياً توفر شرطان أساسيان هما:

- ١- أن يكون الأصل محددًا ومعرفًا بالعقد وبالتالي لا يملك المؤجر الحق باستبداله.
- ٢- أن يكون لدى المستأجر السيطرة التامة على الأصل والمنافع التي يمكن الحصول عليها منه (IASB, IFRS 16:9)، وقد أوجب المعيار IFRS 16 المتعلق بالإيجار التمييز ما بين عقود الإيجار وعقود الخدمات، فإذا ما احتوى العقد على جزء يمثل خدمة ذات سعر قابل للتحديد فيجب الفصل بين مكونات العقد. (IASB, IFRS 16:BC105)

#### ١٢- تصنيف عقد الإيجار وفقا لمعيار التقرير المالي الدولي IFRS 16

ألغى المعيار IFRS 16 نظام تصنيف العقود المتبع في المعيار IAS 17 المتعلق بالإيجارات وبذلك أصبحت عقود الإيجار جميعها تصنف كعقود إيجار تمويلي، وقد سمح المعيار بتصنيف الإيجار تشغيلي في نطاق ضيق وفي حالتين فقط وهما:

١. إن تكون مدة العقد أقل من ١٢ شهر وأن لا يحتوي العقد على خيار الشراء.

٢. إن تكون قيمة الإيجار غير هامة نسبياً (مثل أجهزة الحاسوب الشخصي، أو معدات بسيطة للمكتب). (IASB,IFRS 16:5,6)

#### ١٣- أهداف معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16

١- يحدد المعيار مبادئ الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن عقود الإيجار والهدف هو ضمان أن الشركات المؤجرة والمستأجرة تقدم المعلومات الملائمة بالطريقة التي تعرض تلك المعاملات بصورة عادلة وصادقة وهذه المعلومات تقدم أساساً لمستخدمي القوائم المالية لتقييم تأثير عقود الإيجار على الوضع والأداء المالي والتدفقات النقدية السنوية للشركة.

٢- التأكيد على أن تنظر الشركة بعين الاعتبار إلى شروط وبنود العقود وكل الحقائق والظروف والملايسات القائمة عند تطبيق هذا المعيار، ويجب على الشركة تطبيق هذا المعيار بصورة ملائمة على العقود ذات الخصائص المتشابهة وفي ظل الظروف المتشابهة. (Spencer & Webb, 2015)

#### ١٤- جودة القوائم المالية

بقراءة الأدبيات العلمية في مجال جودة القوائم المالية فإنه لا يوجد تعريف محدد لجودة القوائم المالية، بالإضافة إلى تعدد المصطلحات المستخدمة للتعبير عن الجودة ما بين جودة المحاسبة وجودة الأرباح وجودة القوائم المالية، ويمكن توضيح أهم التعريفات على النحو التالي:

تشمل القوائم المالية لمعلومات محاسبية ملائمة بحيث تلبى احتياجات المستخدمين وتكون متاحة في الوقت المناسب. (Dimitropoulos, et.al, 2012, p.299)

ومن الممكن القول بأن جودة القوائم المالية توفر معلومات ملائمة توضح الأداء الحقيقي للشركة؛ وتجعل القوائم المالية تعبر عن الوضع الاقتصادي الحقيقي للشركة، بالإضافة بما يمكن أصحاب المصالح من اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة. (Dechow & Schrand, 2010, p.344)

وأخيراً فإن جودة القوائم المالية تعني أن المعلومات المحاسبية الواردة بها تتمتع بمجموعة من الخصائص الأساسية والمعززة والتي تتمثل في الملاءمة والتمثيل الصادق والقابلية للمقارنة مما يلبي الاحتياجات المختلفة لمستخدمي تلك القوائم مع ضمان عدم وجود أي تلاعب بالقوائم يؤدي إلى تحريف البيانات وتضليل مستخدميها.

#### ١٥- أثر المعيار IFRS 16 على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

تعتمد جودة المعلومات المحاسبية عن عقود الإيجار التي تتضمنها القوائم المالية على ما تتمتع به من خصائص نوعية تجعلها مفيدة لمستخدمي تلك القوائم. ونظراً لأن نموذج الحق في الاستخدام يتطلب الاعتراف بالأصول والالتزامات والخصوم والواجبات التي تنشأها عقود الإيجار، فإنه من المتوقع أن يؤدي تطبيق المعيار IFRS 16 إلى ما يلي:

- التعبير الصادق عن المعلومات المحاسبية نتيجة معاملة جميع عقود إيجار المستأجر معاملة واحدة بدلاً من وضع شروط تحكمية للفصل بين عقود الإيجار التمويلية وعقود الإيجار التشغيلية يمكن التحايل عليها من جانب المستأجرين. وعلى ذلك، يؤدي تطبيق المعيار IFRS 16، إلى تمثيل أكثر صدقاً للأصول المستأجرة والالتزامات الناشئة عن العقود، ومن ثم يؤدي إلى مزيد من الإفصاح الشامل وتوفير أكبر قدر من الشفافية.

- الملاءمة نتيجة معاملة أصل الحق في الاستخدام بطريقة مشابهة للأصول غير المالية، والالتزام عقد الإيجار بطريقة مشابهة لباقي الالتزامات. ونظراً لأن عقد الإيجار ينتج عنه تمويل، فيجب أن يعامل على أنه مصدر تمويلي وبالتالي خضوعه لنفس معاملة المصدر التمويلي.

- تحسين القابلية للمقارنة نتيجة الاعتراف بالأصول والخصوم الناشئة عن عقود الإيجار في قائمة المركز المالي للمستأجر.

#### ١٦- تقييم فاعلية معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 في إظهار الجوهر الاقتصادي لعقود الإيجار وفي الحد من التمويل خارج الميزانية باستخدام عقود الإيجار

تمثل المعالجات الواردة في معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 تحولاً حقيقياً نحو إدراج أصول عقد الإيجار ضمن قائمة المركز المالي (IFRS 16)، وعلى الرغم من

أن المعالجات المحاسبية لعقود الإيجار في دفاتر كلا من المؤجر والمستأجر قد قدمت حلاً للعديد من جوانب القصور التي كان يعاني منها المعيار المحاسبي الدولي IAS 17، إلا أن العديد من الدراسات قد قدمت نقداً لتلك المعالجات لما لها من أثر على العديد من الجوانب التي سبق بيانها من خلال الدراسات السابقة، إلا أنها ليست بجوانب قصور حقيقية، فإظهار أصول والتزامات عقد الإيجار ضمن الميزانية يعبر عن الجوهر الاقتصادي لعقد الإيجار، وبالتالي فهل من الأفضل إن تظل أصول والتزامات عقد الإيجار خارج الميزانية من خلال إنشاء وحدات ذات غرض خاص يتم استخدامها في ترتيب المعاملات الناتجة عن تلك العقود بغرض الحصول على تمويل خفي خارج الميزانية، ومن ثم نفاجئ بانهياف تلك الشركات كما حدث مع شركة إنرون.

إن تمثيل الجوهر الاقتصادي لعقد الإيجار هو الصواب بعينه، وما حدث من نقد للمعيار هو محاولة لإبقاء الوضع القديم المتمثل في إبقاء المعالجات المحاسبية الموجودة في المعايير المحاسبية الحالية التي تسببت في الدخول في ترتيبات للحصول على تمويل خارج الميزانية كما هي من أجل مصلحة القائمين على إدارة الشركات المستأجرة، وتحليل رسائل التعليقات المرسله لكل من IASB&FASB على مسودات المعايير الحديثة لعقود الإيجار والتي أظهرت أن ٨٠% من الشركات كانت ضد التغييرات المقترحة، وأن أحد أسباب رفض التغيير كانت بسبب رفض المديرين في الشركات التغيير بسبب تأثيره على خطط التعويضات المخصصة لهم، وذلك بسبب أن المستأجرين يفضلون عقود الإيجار التشغيلية دون الاعتراف بالأصل المستأجر والتزام عقد الإيجار، وذلك حتى تكون نسبة الدين إلى حقوق الملكية أقل بالنسبة للمستأجر، ونسبة العائد على الأصول أعلى، صافي الدخل يكون أعلى في السنوات الأولى لعقد الإيجار، وهو ما ينعكس بالإيجاب على مكافآت وتعويضات

الإدارة وخاصة إذا كانت مكافآت الإدارة مبنية على أساس مؤشرات ونسب الأرباح المحققة.  
(Sliwoski, 2017; Comiran & Graham, 2016)

#### ١٧- أثر المعيار IFRS 16 على المؤشرات والنسب المالية المستخدمة في قياس الأداء

تؤدي رسملة عقود الإيجار في القوائم المالية للمستأجر إلى زيادة الأصول بقيمة الأصول المستأجرة، ومن ثم زيادة إجمالي الأصول. ومن ناحية أخرى، تؤدي هذه الرسملة إلى زيادة الالتزامات المتداولة والالتزامات طويلة الأجل، كما يؤدي أيضاً إلى نقص الأرباح. ويؤثر إضافة عقود الإيجار إلى قائمة المركز المالي على بعض النسب المالية المستخدمة في قياس الأداء مثل ربحية السهم التي تنخفض في السنوات الأولى للعقد ثم ترتفع في السنوات الأخيرة من العقد نتيجة ارتفاع تكلفة مصروف الإيجار في السنوات الأولى بسبب إهلاك الأصل بنسبة ثابتة. كذلك تنخفض نسبة التداول نتيجة ظهور الأصول المستأجرة بقيمة الجزء المتداول من التزام عقد الإيجار ضمن الالتزامات المتداولة في قائمة المركز المالي، ونتيجة زيادة الالتزامات المتداولة فإن نسبة النقدية سوف تنخفض. كما تزداد نسبة الديون إلى إجمالي الأصول، ونسبة الديون إلى إجمالي حقوق الملكية نتيجة زيادة قيمة الالتزامات المتداولة وطويلة الأجل، ومن ثم تقل القدرة على الاقتراض والاتفاقيات التمويلية بسبب زيادة المديونية والتزامات عقود الإيجار في القوائم المالية.

#### ١٨- الدراسة التطبيقية

إستكمالا للإطار النظري للبحث، فقد قامت الباحثة بإشتقاق الفروض و إخضاعها للإختبار:

##### ١-١٨ فروض الدراسة

**الفرض الأول:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التطبيق المبكر لمعيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 على نسبة الديون.

**الفرض الثاني:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التطبيق المبكر لمعيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 على جودة القوائم المالية.

## ٢-١٨ متغيرات الدراسة

يمكن تصنيف متغيرات الدراسة إلى:

- متغير مستقل: (التطبيق المبكر لمعيار IFRS 16)

وتم قياسه لسنة ٢٠١٩ ثم ٢٠٢٠ ثم ٢٠٢١ و٢٠٢٢

- متغير تابع: (الجودة (Q))

وتم قياسها بنسبة التدفقات النقدية إلى صافي الربح.

- متغيرات رقابية:

• نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية (L)

وهنا تم استبعاد التزامات الإيجار من مجموع الالتزامات.

• حجم مكتب المراجعة

وتم قياسه (من الأربعة مكاتب المراجعة الكبار (1)، من غير الأربعة مكاتب الكبار (0)).

• حجم الشركة

وتم قياسه بلوغا يتم إجمالي الأصول.

• الرفع المالي للالتزامات على حقوق الملكية

الالتزامات شاملة التزامات الإيجار

٣-١٨ مجتمع وخصائص عينة الدراسة

١٨-٣-١ مجتمع عينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة المصرية المقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية وعددها ٢٨٥ شركة (حسب إحصاء الشركات المدرجة بموقع مباشر مصر)، والتي سوف يتم إجراء التحليل الإحصائي واختبار فروض البحث التي تم اشتقاقها من خلال الإطار النظري على عينة من التقارير المالية للشركات التي يتم إدخالها في عينة الدراسة. وتجدر الإشارة إلى أن هذا العدد لا يمثل العدد الفعلي للشركات التي يتم على أسهمها تداول منها حيث خرجت بعضها من السوق طواعية، كما تم شطب بعض منها بسبب عدم الالتزام بقواعد الإدراج التي تصدرها هيئة الرقابة المالية والبورصة المصرية.



كما تجدر الإشارة إلى أن عينة البحث تتمثل في الشركات المعنية بعقود إيجار ينطبق عليها معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16، وبالتالي فإن العينة سوف تشمل عدد محدود من مجتمع الشركات المقيدة في السوق.

#### ١٨-٣-٢ عينة البحث ومصادر البيانات

تضم عينة البحث بعض الشركات المساهمة المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري والتي لديها عقود إيجار بصفتها مستأجرة وعددها (٤٥) شركة والتي تعمل في قطاعات مختلفة، وتم إختيار عينة الدراسة وفقا للشروط التالية:

أن تكون مقيدة في بورصة الأوراق المالية المصرية.

ألا تنتمي إلى أي من قطاع البنوك أو قطاع التأمين.

أن تتوفر التقارير المالية السنوية عن الفترة التي تغطيها الدراسة.

أن تتوفر عنها البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي.

ألا تكون الشركة قد حققت خسائر متكررة، أي يغلب علي نتائج أعمالها تحقيق أرباح.

وقد أجريت الدراسة علي الشركات خلال الفترة من عام ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٢، حيث أن تطبيق معيار الإيجار المصري رقم (٤٩)، المتوافق معيار التقرير المالي الدولي (١٦)، يبدأ من السنة المالية التي تبدأ في ٢٠٢٠/١/١، وبذلك يكون التطبيق الاختياري سنة ٢٠١٩.

#### ١٨-٣-٣ توزيع عينة البحث من حيث القطاعات

عند إختيار عينة البحث حاولت الباحثة أن تكون تلك العينة ممثلة لكل أو معظم قطاعات المجتمع، فلم تركز الباحثة علي قطاع معين لإجراء الدراسة التطبيقية، وذلك حتي يمكن تعميم نتائج الدراسة علي المجتمع ككل وليس على قطاع معين من ذلك المجتمع، لذلك كانت عينة البحث ممثلة لمعظم قطاعات المجتمع، ويبين الجدول رقم (٤) القطاعات التي تنتمي إليها الشركات الممثلة للعينة النهائية للدراسة، وعددها:

## جدول رقم (٤)

## تبويب شركات عينة البحث من حيث القطاع الصناعي

القطاع	عدد الشركات	النسبة المئوية
١. قطاع العقارات	٨	١٧.٨٪
٢. قطاع الخدمات المالية غير المصرفية	٧	١٥.٥٪
٣. قطاع الاغذية والمشروبات والتبغ	٦	١٣.٣٪
٤. قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات	٤	٩٪
٥. قطاع الموارد الأساسية	٤	٩٪
٦. قطاع الرعاية الصحية والادوية	٤	٩٪
٧. قطاع الاتصالات والاعلام وتكنولوجيا المعلومات	٣	٦.٦٪
٨. قطاع المقاولات والانشاءات الهندسية	٢	٤.٤٪
٩. قطاع الطاقة والخدمات المساندة	١	٢.٢٪
١٠. قطاع المنسوجات والسنع المعمرة	٢	٤.٤٪
١١. قطاع مواد البناء	٢	٤.٤٪
١٢. قطاع تجارة وموزعون	١	٢.٢٪
١٣. قطاع خدمات النقل والتسحن قطاع مواد البناء	١	٢.٢٪
الاجمائي	٤٥	١٠٠٪

## ١٨-٤ مصادر الحصول علي البيانات

تم الإعتماد علي العديد من المصادر المتاحة من خلال شبكة الإنترنت وذلك للحصول علي القوائم المالية لعينة الشركات حيث تتضمن تلك القوائم البيانات اللازمة لإجراء الدراسة التطبيقية وتتمثل في البيانات المالية المعروضة في القوائم المالية والمرتبطة بمحاسبة عقود الإيجار. وتضمن مصادر الحصول على البيانات ما يلي:

المواقع الإلكترونية للشركات المساهمة المصرية عبر شبكة الإنترنت.  
موقع البورصة المصرية [egx.com.eg](http://egx.com.eg).

موقع مباشر مصر [www.mubasher.info/countries/eg](http://www.mubasher.info/countries/eg).

موقع [sa.investing.com](http://sa.investing.com)، [investing.com](http://investing.com).

موقع [argaam.com](http://argaam.com).

من هذه المصادر تم الحصول على القوائم والتقارير المالية ومنها تم الحصول على بيانات قياس متغيرات الدارسة.

#### ١٨-٥ الأساليب الإحصائية المستخدمة

بعد تفرغ البيانات الواردة بالقوائم المالية باستخدام الجدول الإلكتروني Excel علي الحاسب الآلي، تم حساب متغيرات الدارسة، تلا ذلك إجراء التحليل الإحصائي للبيانات من خلال برنامج التحليل الإحصائي SPSS. هذا وقد تطلب إختبار فروض الدارسة باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدارسة: والذي يوضح المتوسط، الإنحراف المعياري، وأعلي قيمة وأدني قيمة.
- معامل إرتباط بيرسون: تم استخدام معامل إرتباط بيرسون لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين المتغير المستقل (التطبيق المبكر للمعيار IFRS 16) والمتغيرات التابعة (نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية وحجم الشركة وحجم مكتب المراجعة والرفع المالي للالتزامات على حقوق الملكية والجودة).
- الإتحدار المتعدد: وقد تم استخدامه لتحديد درجة تأثير المتغير المستقل (التطبيق المبكر للمعيار) علي المتغيرات التابعة (نسبة الالتزامات لحقوق الملكية وحجم الشركة وحجم مكتب المراجعة والرفع المالي للالتزامات على حقوق الملكية).

#### ١٨-٥-١ الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدارسة:

قبل البدء في إختبار ومناقشة فروض الدارسة قمنا بإجراء الإختبارات الإحصائية الوصفية، وذلك لتوضيح الخصائص الرئيسية لمتغيرات الدارسة وهي نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية وحجم الشركة وحجم مكتب المراجعة والرفع المالي للالتزامات على حقوق الملكية والجودة كمتغيرات تابعة والتطبيق المبكر لمعيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 كمتغير مستقل، وقد تم استخدام عدة أساليب إحصائية منها الوسط الحسابي، الإنحراف المعياري، أعلي قيمة بالإضافة إلى أقل قيمة. وفيما يلي جدول رقم (٦) والذي يوضح نتائج الإحصاء الوصفي.

## جدول رقم (٦)

## الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	أقل قيمة	أكبر قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري
التطبيق المبكر للمعيار	٠	١	٠.٧٢	٠.٤٥٢
الجودة	٣.٩٧٨٢٨٥٢٢٨٠٠٠-	٣.٩٥٩٦٨٢٦٠٠٠٠	١.٥٨٩٠١٤٣٠٤٠٠٠٠٠	٣.٥٧٩٦.٣٩٠١٠٠٠٠٠٠٠
نسبة الديون الى حقوق الملكية	٠.٠١٠٠٠٠٠٠٠	٩.٢٧٦.٥٩١.٥	٠.٦٨٤٤٢٩٢٨٥٠	١.٠٢٢٣٨٩٤١٢٠٠٠
الرفع المالي للالتزامات على حقوق الملكية	٠.٠٢	٣.١٨	٠.٥١٢٨	٠.٣٤٧٧٠
حجم الشركة	٧.٩٧٤٦١١.٤٩٠٠٠	١٠.٧٢.٤٨١٦٨٠٠٠	٩.٢٩٧٥٧١٨٤٠٠٠٠٠٠	٠.٥٣٦٤١٩.٧٦٠٠٠٠٠٠
حجم مكتب المراجعة	٠	١	٠.٥٥	٠.٤٩٩

ويلاحظ من الجدول رقم (٦) أن متوسط التطبيق المبكر للمعيار للشركات ٠.٧٢، والانحراف المعياري له ٠.٤٥٢، وأدنى قيمة ٠، وأعلى قيمة ١، كما يتضح من الجدول أيضاً أن متوسط حجم مكتب المراجعة للشركات ٠.٥٥، والانحراف المعياري له ٠.٤٩٩. ويقع بين ١ وأدنى قيمة ٠.

١٨-٥-٢ معامل ارتباط بيرسون:

يعرض الجدول رقم (٧) معامل ارتباط بيرسون لمتغيرات الدراسة خلال الفترة من عام ٢٠١٩ حتى ٢٠٢٢.

## جدول رقم (٧)

بيرسون بين التطبيق المبكر للمعيار والجودة ونسبة الديون لحقوق إرتباط معاملات الملكية والرفع المالي وحجم الشركة وحجم مكتب المراجعة

التطبيق المبكر للمعيار	الجودة	نسبة الديون	الرفع المالي للالتزامات	حجم الشركة	حجم مكتب المراجعة
١	٠.٢٥٠	٠.١٦٠-	٠.١٩٥	٠.١١٩	٠.٢٠٩
مستوى المعنوية	٠.٠٠١	٠.٠٣٨	٠.٠١١	٠.١٢٤	٠.٠٠٦
١	٠.٢٥٠	٠.٠٧٥-	٠.٠٧٣-	٠.١٤١	٠.٠٣٤-
مستوى المعنوية	٠.٠٠١	٠.٣٣١	٠.٣٤٧	٠.٠٦٨	٠.٨٨٣
١	٠.٠٧٥-	٠.١٦٠-	٠.٢٤١	٠.١٧٣	٠.٢٥٠-
مستوى المعنوية	٠.٠٣٨	٠.٣٣١	٠.٠٠٢	٠.٠٢٤	٠.٠٠١
١	٠.٠٧٣-	٠.٢٤١	١	٠.٠٤١-	٠.١٦٥-
مستوى المعنوية	٠.٠١١	٠.٣٧٤	٠.٠٠٢	٠.٠٩٦	٠.٠٣٢
١	٠.١١٩	١٤١	٠.١٧٣	٠.٠٤١-	٠.٠٥٢
مستوى المعنوية	٠.١٢٤	٠.٠٦٨	٠.٠٢٤	٠.٠٩٦	٠.٠٥٢
١	٠.٢٠٩	٠.٠٣٤-	٠.٢٥٠-	٠.١٦٥-	١
مستوى المعنوية	٠.٠٠٦	٠.١٦٣	٠.٠٠١	٠.٠٣٢	٥٠٢

ويتضمن الجدول السابق تلخيص لنتائج تحليل الارتباط بين نسبة الالتزامات إلى حقوق الملكية وحجم الشركة وحجم مكتب المراجعة والرفع المالي للالتزامات على حقوق الملكية والجودة (متغيرات تابعة) والتطبيق المبكر لمعيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 (متغير مستقل)، حيث تشير النتائج إلى أن هناك ارتباطاً موجباً ذات دلالة إحصائية بين التطبيق المبكر للمعيار وحجم مكتب المراجعة بمعدل ٢٠.٩ % عند درجة معنوية ١٪. كما تشير النتائج إلى أن هناك ارتباطاً موجباً ذات دلالة إحصائية بين التطبيق المبكر للمعيار وحجم الشركة بمعدل ١١.٩٪ عند مستوى معنوية ١٪. كما يتضح من الجدول أيضاً أن هناك ارتباطاً موجباً بين كل من التطبيق المبكر للمعيار والرفع المالي للالتزامات على حقوق الملكية والجودة بمعدل ١٩.٥٪، ٢٥٪ على التوالي، وان هناك ارتباط سالب ذات دلالة إحصائية بين التطبيق المبكر للمعيار ونسبة الالتزامات لحقوق الملكية بمعدل ١٦٪ عند مستوى معنوية ١٪. (ملحق (١))

ويمكن أن نستنتج مما سبق أن ارتباط التطبيق المبكر للمعيار بالجودة أكبر من ارتباطها بمتغيرات نسبة الديون وحجم الشركة وحجم مكتب المراجعة والرفع المالي للالتزامات على حقوق الملكية.

#### ٦-١٨ اختبار الفروض ونتائج الدراسة

فيما يلي نتائج اختبار فروض الدراسة:

#### الفرض الأول:

يهدف هذا الفرض إلي اختبار العلاقة بين التطبيق المبكر للمعيار ونسبة الديون. وقد تم صياغة الفرض على النحو التالي:

١: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التطبيق المبكر لمعيار الإيجار 16 IFRS على نسبة الديون .

ويوضح الجدول التالي رقم (٨) نتائج التحليل الإحصائي لإختبار الفرض الأول:

#### جدول رقم (٨)

#### نتائج اختبار الفرض الأول

إختبار مغنوية معاملات الإنحدار		معامل الإنحدار B	المتغيرات
قيمة T	قيمة Sig		
.282	.780	.289	ثابت الإنحدار
-4.514	.000	-.502	نسبة الديون لحقوق الملكية
.185	.854	.021	حجم الشركة
2.592	.013	.317	حجم مكتب المراجعة
R=.654 <sup>a</sup> R <sup>2</sup> =.428		Adjusted R <sup>2</sup> =.382	

يتضح من الجدول السابق أنه بالنسبة لمتغير نسبة الديون لحقوق الملكية وجدت علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية والتطبيق المبكر لمعيار الإيجار IFRS 16، حيث بلغت قي  $t$  - ٤.٥١٤ عند مستوي معنوية ١٪ .

كما يتضح من الجدول رقم (٨) أن معامل التحديد  $R^2$  يفسر العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع حيث بلغت قيمته ٤٢٨. حيث أن التطبيق المبكر للمعيار يفسر ٤٢٪ من نسبة المديونية والباقي يرجع لعوامل أخرى، وأن معامل الارتباط  $R$  قيمته ٦٥٤. وهي تبين قوة العلاقة بين المتغيرين وهي قيمة مرتفعة، كما يتضح من الجدول السابق أن النموذج لديه قوة تفسيرية مرتفعة أو معنوية، مما يعني إمكانية استخدامه كأداة للتنبؤ أو التفسير.

كما تم استخدام تحليل التباين ANOVA وذلك للتأكد من صالحية المتغير المستقل للتنبؤ بالمتغير التابع وقد أظهر التحليل أن النموذج يتمتع بقوة تفسيرية عالية حيث أن مستوى المعنوية المقبول هو ١٪ ويلاحظ أن المعنوية ( 0.000) وهو ما يعني أن أقل من نسبة المعنوية وهي ١٪. (ملحق (٢))

يتضح مما سبق أن نسبة المديونية تفسر جانباً معنوياً في اختيار التطبيق المبكر للمعيار وأن هناك علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين نسبة ديون الشركة والتطبيق المبكر للمعيار.

#### الفرض الثاني:

يهدف هذا الفرض إلي اختبار العلاقة بين جودة القوائم المالية وبين التطبيق المبكر للمعيار وقد تم صياغة الفرض علي النحو التالي:

ف٢: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين التطبيق المبكر لمعيار الإيجار IFRS 16 على جودة القوائم المالية.

يوضح الجدول التالي رقم (٩) نتائج التحليل الإحصائي لإختبار الفرض الثاني:

جدول رقم (٩)

نتائج التحليل الإحصائي لإختبار الفرض الثاني

إختبار معنوية معاملات الانحدار		معامل الانحدار B	المتغيرات
قيمة T	قيمة Sig		
-1.185	.238	-5.504	ثابت الانحدار
3.712	.000	2.352	التطبيق المبكر للمعيار
-1.882	.062	-1.499	الرفع المالي للالتزامات على حقوق الملكية
1.430	.155	.713	حجم الشركة
-1.603	.111	-.891	حجم مكتب المراجعة
R=.320 <sup>a</sup>		R <sup>2</sup> = .103	Adjusted R <sup>2</sup> =.081

يتضح من الجدول السابق أنه بالنسبة لمتغير التطبيق المبكر للمعيار وجدت علاقة موجبة جوهرية ذات دلالة إحصائية وجودة القوائم المالية، حيث بلغت قيمة  $t$  ٣.٧١٢ عند مستوى معنوية ١٪.

كما يتضح من الجدول رقم (٩) أن قيمة معامل التحديد  $R^2$  ضعيف جدا حيث بلغت قيمته ١٠.٣٪. حيث أن التطبيق المبكر للمعيار يفسر ١٠.٣٪ من جودة القوائم المالية والباقي يرجع لعوامل أخرى، وأن معامل الارتباط  $R$  قيمته ٣٢.٠٪ وهي تبين قوة العلاقة بين المتغيرين، كما يتضح أيضا أن النموذج لديه قوة تفسيرية مرتفعة أو معنوية، مما يعني إمكانية استخدامه كأداة للتنبؤ أو التفسير. كما تم استخدام تحليل التباين ANOVA وذلك للتأكد من صلاحية المتغير المستقل للتنبؤ بالمتغير التابع وقد أظهر التحليل أن النموذج يتمتع بقوة تفسيرية عالية حيث أن مستوى المعنوية المقبول هو ١٪. ويلاحظ أن المعنوية (٠.000)، وهو ما يعني أن أقل من نسبة المعنوية وهي ١٪.



يتضح مما سبق أن أثر تطبيق المعيار على الجودة ويوضح أن التطبيق المبكر تأثيره معنوي على الجودة وأن هناك علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين جودة القوائم المالية والتطبيق المبكر للمعيار.

#### ١٨-٧ نتائج الدراسة

على مستوى الدراسة التطبيقية خلصت الباحثة إلى مايلي:

- توصلت الدراسة التطبيقية إلى وجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية بين التطبيق المبكر لمعيار الإيجار IFRS 16 ونسبة المديونية (نسبة الديون إلى حقوق الملكية)، حيث يركز المستثمرون ومستخدمو القوائم المالية على نسبة الديون.
- توصلت الدراسة التطبيقية إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين جودة القوائم المالية والتطبيق المبكر للمعيار، حيث إن جودة القوائم المالية تقاس بإدارة الربح وهو من أهم مقاييسها.

#### ١٩ التوصيات

توصي الباحثة بإمكانية عرض البحوث المستقبلية إلى المجالات التالية:

١. تطبيق المعيار IFRS 16 في بيئة الأعمال المصرية لما يحتويه من مبادئ متعلقة بالقياس والعرض والإفصاح المتعلق بمعاملات عقود الإيجار، وما يقدمه من معلومات ملائمة تعبر بصدق عن عقود الإيجار ويمكن لمستخدمي القوائم المالية اتخاذها كأساس لتقييم أثر عقود الإيجار على الميزانية للمنشأة.
٢. ضرورة قيام هيئة الرقابة المالية بالزام الشركات المساهمة المصرية بالإفصاح عن سياسات عقود الإيجار المطبقة في تقاريرها المالية واستخدام هذه السياسات ضمن الإفصاحات المتممة للقوائم المالية.
٣. أن تستمر الشركات المساهمة المصرية في تطبيق معيار IFRS 16 عند إعداد القوائم لمالية لدوره في زيادة قيمة الشركة.

٤. تطوير مهارات العاملين وتدريب فريق عمل مؤهل للتعامل مع المعايير المحاسبية والتواصل مع مستخدمي القوائم المالية لإيصال الاختلافات التي ستطرأ على القوائم المالية نتيجة تطبيق المعايير المحاسبية الجديدة.
٥. ضرورة قيام المنظمات المهنية المتخصصة بعمل دورات تدريبية للمحاسبين ومراقبي الحسابات لتطوير ثقافة ومعرفة أعضائها لتعريف الدراسيين بالقواعد المحاسبية لمعيار المحاسبة الدولي IFRS 16 وكيفية تطبيقه.

## ٢٠ مجالات البحث المقترحة:

- في ضوء حدود البحث وما إنتهي إليه من نتائج، تعتقد الباحثة بأهمية البحث مستقبلاً في الموضوعات التالية:
- ١- إجراء المزيد من الدراسات التطبيقية الخاصة بالمعيار IFRS 16.
  - ٢- إجراء الدراسة علي عينة من الشركات ذات الطبيعة الخاصة مثل البنوك وشركات التأمين.
  - ٣- إجراء دراسة تطبيقية تتبنى معيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 وأثره على إجراءات مراجعة حسابات الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
  - ٤- إجراء دراسة بحثية لمشاكل تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 16 على الأسواق المالية في الدول المختلفة.
  - ٥- أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 16 على أداء الشركات.

## ٢١ قائمة المراجع

## أولاً: المراجع العربية

- العرابيد، خميس محمد سعيد خميس. (٢٠٢٠). أثر العلاقة بين تطبيق معيار IFRS16 والحد من الفجوة التمويلية. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية 11*، (العدد الثاني الجزء الاول)، ٥٨٩-٥٦٥.
- العريدي، هاني أحمد نمر. (٢٠١٧). أثر تطبيق المعيار IFRS16: الإيجارات على القوائم المالية للشركات الاردنية المساهمة العامة Doctoral , (dissertation جامعة الشرق الاوسط).
- الفار، محمد ابراهيم عبده . (٢٠١٤) . تأثير أنماط هكيل الملكية على ممارسات إدارة الأرباح مع دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة الاوراق المالية المصرية. *رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التجارة . جامعة الإسكندرية*
- جوده، رنا علي & سمرة، ياسر محمد عبد العزيز & الموازيني، حسن شطا. (٢٠٢٣). أثر تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) على مؤشرات الأداء المالي في الشركات المستأجرة-دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، ٤(٢)، ٤٣٦-٤١٧.
- حفنى، شيماء. (٢٠٢٢). أثر معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) الخاص بعقود الإيجار ومايقابله من المعايير المحاسبية على ظاهرة عدم تماثل المعلومات. *مجلة البحوث الإدارية والمالية والكمية*، ٢(٣)، ٢٢٢-٢٤١.
- سرور، عاصم محمد أحمد & أحمد، عاصم محمد. (٢٠١٥). إطار مقترح لتحسين جودة التقارير المالية المعدة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية AIS-IFRS في ضوء خصائص المعلومات المحاسبية: دراسة تحليلية. *الفكر المحاسبى*، ١٩(٣)، ٢٢٢-٢٧٥.

- شرواطي خير الدين، علون محمد لمين & رفيف خديجة.(٢٠٢٢) أثر القياس والافصاح البيئي على جودة القوائم المالية: دراسة ميدانية لمؤسسة الإسمنت بولاية البليدة The Impact of Environmental Accounting on the Financial Statements Quality. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية،(العدد الاول).
- طليمات، ديمة. (٢٠٢٢). دراسة أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٦ في المركز المالي وقائمة الدخل للشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية. سلسلة العلوم الاقتصادية والسياحية، ٤٤(٣١).
- عبد الحكيم، منى.(٢٠١٨). معيار التقارير المالية الدولية (IFRS 16) التأجير التمويلي وتأثيراته الضريبية، المؤتمر العلمي السنوي لقسم المحاسبة "الاتجاهات الحديثة في المحاسبة في ظل معايير التقارير المالية الدولية الحديثة وتأثيراتها الضريبية". مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، عدد خاص، ١٤٧-١٨٠.
- عبد الله، هدي محمد محمد. (٢٠١٨). دراسة تحليلية للمعالجة المحاسبية لعقود الإيجار في ظل المعايير المرتبطة لتحقيق الإتساق المحاسبي وشفافية ومصداقية القوائم المالية مع دراسة ميدانية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، (العدد الثالث)، ٦٨-١.
- عوض، أمال محمد محمد. (٢٠١٧). "تقييم أثر تطوير معايير المعالجة المحاسبية للعقود الإيجارية على تحسين جودة التقارير المالية : دراسة استكشافية في البيئة المصرية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة - جامعة عين شمس، ٤ (٢١) ، ٨١٢ - ٨٧٢.
- فؤاد، ريمون ميلاد. (٢٠١٦). أثر الإلتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية IAS-IFRS على التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية. الفكر المحاسبي، ٢٠(٣)، ٥٧٢-٥١٧.

- كريمة، دينا عبد العليم. (٢٠١٦). "تقييم المعالجات المحاسبية لعقود الإيجار والمشاكل المترتبة عليها في ضوء المعايير المحاسبية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة - جامعة عين شمس، ٣ (٢٠)، ٤٥-١.
- محمد، أحمد عصام محمود. (٢٠١٧). أثر التطبيق الإجمالي لمعايير التقرير المالي الدولية على الحد من ممارسات إدارة الأرباح عن طريق الاستحقاقات. مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، ١(١)، ٣٣٥-٢٨١.
- محمد، تامر سعيد عبد المنعم. (٢٠١٨). المحاسبة عن عقود الإيجار في ظل المعيار IFRS 16 وأثرها على تحسين القوائم المالية: دراسة مقارنة بالمعيار IAS 17، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة جامعة - عين شمس، ٢ (٢٢)، ٢٥٥-١٧٦.
- محمود، عمرو السيد زكي. (٢٠١٨). أثر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (١٦)-عقود الايجار-على نفعية المعلومات المحاسبية وقرارات اصحاب المصالح في شركة المستأجر-دراسة تجريبية. مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، ٢(٢)، ٢٣٥-١٥٤.
- مصطفى، سليمان محمد & النجار، سامح محمد امين. (٢٠١٨). أثر التوفيق بين معايير المحاسبة المحلية ومعايير التقرير المالي الدولية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في الأسواق الناشئة — دراسة ميدانية — الفكر المحاسبي، ٢٢(٨)، ١٢٠٣-١١٦٩.
- نويجي، حازم محفوظ محمد. (٢٠١٨). أثر الخصائص التشغيلية للشركات علي جودة تقاريرها المالية دراسة تطبيقية علي الشركات العائلية المقيدة بالبورصة المصرية. الفكر المحاسبي، ٢٢(٤)، ١٥٠١-١٤٤١.

## ثانياً: المراجع الاجنبية

- Ashton, R. K. (1985). Accounting for finance leases: a field test. **Accounting and Business Research**, 15(59), 233-238.
- Barone, E., Birt, J., & Moya, S. (2014). Lease accounting: A review of recent literature. **Accounting in Europe**, 11(1), 35-54
- Barth, M. E., Landsman, W. R., & Lang, M. H. (2008). International accounting standards and accounting quality. **Journal of accounting research**, 46(3), 467-498.
- Bauman, M. P., & Francis, R. (2009). Significant Changes in Lease Accounting on the Way. **Com. Lending Rev.**, 24, 9.
- Beattie, V., Edwards, K., & Goodacre, A. (1998). The impact of constructive operating lease capitalisation on key accounting ratios. **Accounting and Business Research**, 28(4), 233-254.
- Beatty, A., Liao, S., & Weber, J. (2009). The effect of private information and monitoring on the role of accounting quality in investment decisions. **Contemporary Accounting Research**, 27(1), 17-47.
- Beckman, J., & Beckman, J. K. (2016). FASB and IASB diverging perspectives on the new lessee accounting. **International Journal of Managerial Finance**.
- Beneish, M. D., Miller, B. P., & Yohn, T. L. (2015). Macroeconomic evidence on the impact of mandatory IFRS adoption on equity and debt markets. **Journal of Accounting and Public Policy**, 34(1), 1-27.
- Biddle, G. C., Hilary, G., & Verdi, R. S. (2009). How does financial reporting quality relate to investment efficiency? **Journal of accounting and economics**, 48(2-3), 112-131.
- Bohusova, H., & Svoboda, P. (2015). Possible amendment to IFRS for SMEs due to new approach to operating lease reporting in full IFRS: Effect on financial analysis ratios in Air Cargo Transportation in the Czech Republic. **Review of Integrative Business and Economics Research**, (1), 139-151.

- Bourjade, S., Huc, R., & Muller-Vibes, C. (2017). Leasing and profitability: Empirical evidence from the airline industry. **Transportation Research Part A: Policy and Practice**, 97, 30-46.
- Bushman, R. M., Piotroski, J. D., & Smith, A. J. (2011). Capital allocation and timely accounting recognition of economic losses. **Journal of Business Finance & Accounting**, 38(1-2), 1-33.
- Churyk, N. T., Reinstein, A., & Lander, G. H. (2015). Leasing: reducing the game of hiding risk. **Journal of Accounting & Organizational Change**, 11(2), 162-174.
- Comiran, F., & Graham, C. M. (2016). Comment letter activity: A response to proposed changes in lease accounting. **Research in Accounting Regulation**, 28(2), 109-117.
- Cordazzo, M. (2013). The impact of IFRS on net income and equity: evidence from Italian listed companies. **Journal of applied accounting research**.
- Dechow, P., Ge, W., & Schrand, C. (2010). Understanding earnings quality: A review of the proxies, their determinants and their consequences. **Journal of accounting and economics**, 50(2-3), 344-401.
- Dechow, P. M. (1994). Accounting earnings and cash flows as measures of firm performance: The role of accounting accruals. **Journal of accounting and economics**, 18(1), 3-42.
- De Villiers, R. R., & Middelberg, S. L. (2013). Determining the impact of capitalising long-term operating leases on the financial ratios of the top 40 JSE-listed companies. **International Business & Economics Research Journal (IBER)**, 12(6), 655-670.
- Dimitropoulos, P. E., Asteriou, D., & Siriopoulos, C. (2012). Euro adoption and the quality of accounting information. **Managerial Auditing Journal**.
- Ellimäki, P. (2016). Transition to IFRS 16 Leases and its Impact on Key Financial Ratios for Construction Companies in Finland. **International Business**.

- Esteban Martínez, A., & González Pascual, L. I. (2020). Effects of applying IFRS 16 leases on listed Spanish non-financial groups. **Notas estadísticas/Banco de España**, 14.
- Fitó, M. À., Moya, S., & Orgaz, N. (2013). Considering the effects of operating lease capitalization on key financial ratios. **Spanish Journal of Finance and Accounting/Revista Española de Financiación y Contabilidad**, 42(159), 341-369.
- Fülbier, R. U., Silva, J. L., & Pferdehirt, M. H. (2008). Impact of lease capitalization on financial ratios of listed German companies. **Schmalenbach Business Review**, 60(2), 122-144.
- Godfrey, J. M., & Warren, S. M. (1995). Lessee reactions to regulation of accounting for leases. **Abacus**, 31(2), 201-228.
- Goodacre, A. (2003). Operating lease finance in the UK retail sector. *The International Review of Retail, Distribution and Consumer Research*, 13(1), 99-125.
- Grossmann, A. M., & Grossmann, S. D. (2010). Capitalizing lease payments: potential effects of the FASB/IASB plan. **CPA Journal**, 80(5), 6-11.
- Healy, P. M., & Wahlen, J. M. (1999). A review of the earnings management literature and its implications for standard setting. **Accounting horizons**, 13(4), 365-383.
- Henraat, D., Georgakopoulos, G., Kalantonis, P., & Rodosthenous, M. (2013). A comparative empirical study for the different approaches of the operational leases capitalization. **Journal of Computational Optimization in Economics and Finance**, 5(1), 51.
- International Accounting Standard Board (IASB). IFRS 16 Leases"IFRS. London.
- International Financial Reporting Standard (IFRS) "**IFRS 16 - Leases**", (On-line), Available: <http://ifrs.org>.
- Kao, H. S., & Wei, T. H. (2014). The effect of IFRS, information asymmetry and corporate governance on the quality of accounting information. **Asian Economic and Financial Review**, 4(2), 226-256.
- Kostolansky, J., & Stanko, B. (2011). The joint FASB/IASB lease project: Discussion and industry implications. **Journal of Business & Economics Research (JBER)**, 9(9), 29-36.



- Kramarova, K. (2020). THE CONCEPT OF OPERATING LEASE IN TERMS OF THE NATIONAL LEGISLATION AND THE IFRS 16 WITH SELECTED IMPACTS ON ECONOMY OF A COMPANY. Economic and Social Development: Book of Proceedings, 135-144.  
<https://www.researchgate.net/publication/341642177>.
- Kusano, M. (2018). Effect of capitalizing operating leases on credit ratings: Evidence from Japan. **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, 30, 45-56.
- Lee, B., Gyung Paik, D., & Yoon, S. W. (2014). The Effect of Capitalizing Operating Leases on the Immediacy to Debt Covenant Violations. **Journal of Accounting & Finance** (2158-3625), 14(6).
- Li, F., & Shroff, N. (2010). Financial reporting quality and economic growth. Available at SSRN 1265331
- Lin, K. C., & Graham, R. C. (2018). How Will the New Lease Accounting Standard Affect the Relevance of Lease Asset Accounting? Available at SSRN 2901275.
- Lo, K. (2008). Earnings management and earnings quality. **Journal of accounting and economics**, 45(2-3), 350-357.
- Madawaki, A. (2012). Adoption of international financial reporting standards in developing countries: The case of Nigeria. **International Journal of Business and management**, 7(3), 152.
- Morales-Díaz, J., & Zamora-Ramírez, C. EFFECTS OF IFRS 16 ON KEY FINANCIAL RATIOS: A NEW METHOLOGICAL APPROACH.  
<https://www.researchgate.net/publication/315677332>
- Munter, P. (2018). Lessor accounting under ASC 842–Not necessarily business as usual. **Journal of Accounting Education**, 43, 57-60.
- Nulla, Y. (2014). Does IFRS adoption influence financial reporting? An empirical study on financial institutions. **Journal of Business and Management**, 20(1).

- Ovsyannikov, A. (2019). *Impact of the New Zealand Equivalent to the International Financial Reporting Standard 16 Leases (NZ IFRS 16) on financial statements of listed companies (Doctoral dissertation, Lincoln University)*.
- Öztürk, M., & Serçemeli, M. (2016). Impact of New Standard IFRS 16 Leases on Statement of Financial Position and Key Ratios A Case Study on an Airline Company in Turkey. **Business and Economics Research Journal**, vol.7, No.4, PP.143.
- Paik, D. G. H., van der Laan Smith, J. A., Lee, B. B., & Yoon, S. W. (2015). The relation between accounting information in debt covenants and operating leases. **Accounting Horizons**, 29(4), 969-996.
- Quach, V., & Tu, L. (2020). Implications of Accounting Standard Changes for Financial Reports: An Exploratory Study of the Transition to IFRS 16. **Business, Economics and law**
- Rahman, A., Yammeesri, J., & Perera, H. (2010). Financial reporting quality in international settings: A comparative study of the USA, Japan, Thailand, France and Germany. **The International Journal of Accounting**, 45(1), 1-34.
- Sandblom, P., & Strandberg, A. (2015). The Value Relevance of the Proposed New Leasing Standard. An event study of the European Stock Markets' Reaction to the proposed replacement of IAS17.
- Sari, E., Altintas, A. T., & TAS, N. (2016). The effect of the IFRS 16: constructive capitalization of operating leases in the Turkish retailing sector. **Journal of Business, Economics and Finance (JBEF)**, ISSN, 2146-7943.
- Segal, M., & Naik, G. (2019). The expected impact of the implementation of International Financial Reporting Standard (IFRS) 16–Leases. **Journal of Economic and Financial Sciences**, 12(1), 1-12.
- Singh, A. (2012). Proposed lease accounting changes: Implications for the restaurant and retail industries. **Journal of Hospitality & Tourism Research**, 36(3), 335-365.

- Sliwoski, L. J. (2017). Understanding the new lease accounting guidance. **Journal of Corporate Accounting & Finance**, 28(4), 48-52.
- Spencer, A. W., & Webb, T. Z. (2015). Leases: A review of contemporary academic literature relating to lessees. **Accounting Horizons**, 29(4), 997-1023.
- Stancheva-Todorova, E., & Velinova-Sokolova, N. (2019). IFRS 16 Leases and Its Impact on Company's Financial Reporting, Financial Ratios and Performance Metrics. **Economic Alternatives**, (1), 44-62.
- Thiongo, M. (2016). Product Service System for Volvo Trucks: Finding new business value compliant with IFRS 16 leasing regulations. **IIIEE Masters Thesis**.
- Tóth, Á. (2019). Measuring the capitalisation impact of off-balance sheet items under the new IFRS 16-based lease accounting in Hungary. **Hungarian Statistical Review**, 1(1), 91-108.
- Wang, L., Gong, W., Song, W., & Zaheer, A. N. (2016). Regional Financial Leasing Development and Countermeasure Study—Taking Financial Leasing of Anhui Province as Example. **Open Journal of Business and Management**, 4(01), 120.
- Weidner, D. J. (2016). New FASB rules on accounting for leases: a Sarbanes-Oxley promise delivered. **Bus. Law**. 72, 367.
- Wong, K., & Joshi, M. (2015). The impact of lease capitalization on financial statements and key ratios: Evidence from Australia. **Australasian Accounting, Business and Finance Journal**, 9(3), 27-44
- Xu, W., Davidson, R. A., & Cheong, C. S. (2017). Converting financial statements: operating to capitalised leases. **Pacific accounting review**.